

حضرات السيدات والسادة المساهمين

قام مجلس إدارة الشركة خلال الربع قرن الذي شكل النصف الأول من مدة الشركة المحددة بقانون تأسيسها بخمسين عاما، بإعداد وتقديم تقرير سنوي مسهب ومفصل عن نشاطات وأعمال الشركة في نهاية كل دورة.

وتلبية لرغبة المساهمين، الذين دأبوا على متابعة أعمال الشركة وبقوا مخلصين لها، محافظين على مساهمتهم بها وحضور هيئاتها العامة والاحتفاظ بتقاريرها الدورية السنوية خلال خمسة وعشرين عاما، الذين خلصوا الى أن هذه التقارير سجلت تطور الشركة ومنجزاتها والعقبات والعثرات التي جابهتها وتجاوزتها منذ تأسيسها، لذا رغبوا بأن تتوقف الشركة اعتبارا من الدورة المالية 2003، والاكتفاء بتقديم نشاطات الشركة وتطوراتها خلال كل دورة مالية، وانسجاما مع هذه الرغبة نقدم لكم فيما يلي نشاطات وأعمال الشركة عن دورة عام 2018:

التسويق والتنشيط :

عادت الشركة تدريجيا في عام 2018 للقيام بالتنشيط الإعلامي والسياحي وذلك بالمشاركة في المعارض الضرورية وشاركت الشركة مؤخرا بالمؤتمر السياحي TOP RESA الذي عقد في فرنسا بتاريخ 25-28 أيلول 2018 وتقدمت بورقة حول ضرورة تفعيل السياحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وبخاصة سورية - لبنان - الأردن - الإمارات - إيران - قبرص ويعقد هذا المؤتمر سنويا، وجاء هذا الاهتمام من الشركة بالمشاركة في المؤتمرات والمعارض السياحية بعد تحرير الجزء الكبير من أراضي الجمهورية العربية السورية وتم تثبيت مشاركة الشركة في معرض دبي السياحي الذي سيعقد في الفترة من 4/28 ولغاية 2019/5/1 .

أولاً الشركات النوعية التي تساهم بها الشركة :

1- شركة الشام للفنادق والسياحة :

تم في عام 2018 كما في الأعوام السابقة أعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية اللازمة لكافة التجهيزات الفنية المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية، تنفيذاً للنصوص التعاقدية.

2- شركة اللاذقية للفنادق والسياحة :

استكمالاً لأعمال التجديدات والاستبدالات التي جرت سابقاً، تمت في عام 2018 كذلك أعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية للتجهيزات المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية، تنفيذاً للنصوص التعاقدية، كما بدأ العمل على استكمال المراحل التحضيرية للمرحلة الثانية الملحوظة في عقد تأسيس شركة اللاذقية للفنادق والسياحة وان الشركة قد فوضت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية باستكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه المرحلة والبدء بالأعمال .

3- شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية:

استكمالاً لأعمال التجديدات والاستبدالات في الفندق فقد تمت في عام 2018 كما في الأعوام السابقة أعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية تنفيذاً للنصوص التعاقدية . كما عمدت الشركة، نظراً لانعدام قدوم سواح أجانب حالياً على محاولة تأمين موارد ثابتة مع حد أدنى لها، نظراً لانعدام السيولة الأجنبية حالياً في القطر .

وتأكيداً على كتب المطالبة السابقة الموجهة من شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية الى وزارة السياحة بطلب تسديد المديونية المترتبة عليها، عادت وأكدت الشركة المطالبة بمديونيتها وذلك بموجب كتابها رقم 2/ ص.ش.ص تاريخ 2015/1/14 سجل لدى ديوان وزارة السياحة تحت رقم 352/ و تاريخ 2015/1/15، ثم عادت وأكدت على تلك المديونية بموجب كتاب الشركة رقم 561/ص تاريخ 2015/9/17 والمسجل لدى وزارة السياحة برقم 8853/و تاريخ 2015/9/17، وهذه المديونية مسجلة في ميزانية الشركة وستبقى الى أن تسدها الوزارة، وتبعاً لما ذكر أعلاه، تلقى السيد رئيس مجلس الادارة كتاباً من السيد وزير السياحة تحت رقم 3645/ تاريخ 2016/9/19 بهدف بحث موضوع ديون الشركة على الوزارة وموضوع أرباح الوزارة والأمل بتلبية دعوة الوزارة لعقد اجتماع مشترك للوصول الى الحلول والتدابير المناسبة .

رحبت الشركة ممثلة برئيس مجلس ادارتها المهندس الدكتور عثمان عائدي بطلب السيد الوزير وأجابت بموافقتها على عقد الاجتماع بموجب كتاب الشركة رقم 564/ص تاريخ 2016/9/21 سجل لدى ديوان الوزارة تحت رقم 8372/ تاريخ 2016/9/21 حددت فيه تواريخ في الشهر العاشر لعام 2016 للاجتماع .

وبتاريخ 2016/10/10 جرى اجتماع مشترك بين كل من الشركة برئاسة رئيس مجلس ادارتها وممثلي وزارة السياحة السادة : المهندس محمد رامي مرتيني معاون السيد الوزير والمهندس سعد الدين الأحمد والسيد اسماعيل ناصر، جرى فيه البحث في مطالبات الطرفين بما يخص الديون والأرباح وتبعاً لذلك أرسلت الشركة للوزارة الوثائق المؤيدة لمطالباتها وذلك بموجب كتابها رقم 665/ص تاريخ 2016/11/7 سجل لدى ديوان الوزارة تحت رقم 9804/ تاريخ 2016/11/7، و تبعاً لما اتفق عليه وبعد عدة اجتماعات و بتاريخ 2017/8/13، نظم محضر

أصولي وقع عليه كل من ممثلي الشركة برئاسة رئيس مجلس إدارتها المهندس الدكتور عثمان عائدي وممثلي وزارة السياحة كل من السادة المهندس محمد رامي مرتيني معاون وزير السياحة في حينه وبسام ماضي مدير الشؤون القانونية في الوزارة واسماعيل ناصر رئيس دائرة محاسبة الاستثمار في حينه وأرسل المحضر أصولاً إلى السيد وزير السياحة لاتخاذ ما يلزم .

وبعد ذلك ورد كتاب من السيد وزير السياحة تحت رقم /2499/ تاريخ 2018/5/8 سجل لدى ديوان الشركة تحت رقم 234/ص تاريخ 2018/5/14 تضمن رغبة وزارة السياحة بدعوة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة لاجتماع في وزارة السياحة للبحث في ما ورد في الكتاب الآنف الذكر .

أجابت الشركة على الكتاب المذكور أعلاه بموجب كتابها رقم 249/ص تاريخ 2018/5/28، وعقد اجتماع برئاسة السيد وزير السياحة بتاريخ 2018/7/29، بحضور كل من ممثلي وزارة السياحة والشركة حيث أكد رئيس مجلس إدارة الشركة أنه سبق وتم التوافق على مجمل ما ورد في الاجتماع بين الشركة و وزارة السياحة بموجب محضر الاجتماع المؤرخ في 2017/8/13 .

وبعد المناقشات توافق الحضور على استكمال الإجراءات اللازمة لاتجاز ما تم التوافق عليه وبما يكفل تأمين انطلاقة جديدة لتعاون مثمر يحقق مصلحة الطرفين .

حيث أبدى ممثلو وزارة السياحة ضرورة معالجة موضوع المديونية في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وشركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية و وجوب تسوية وتسديد كامل الحسابات المعلقة وتحديد ميزانية 2004 المدققة والمعتمدة أصولاً كنقطة انطلاق لهذه التسوية وبما يحقق مصلحة الطرفين .

وكذلك الحال بالنسبة لشركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية وشركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية .

ونأمل أن يكون عام 2019 عام خير من أجل الوصول إلى حل يرضي رغبة الطرفين.

4- شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية :

كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة ، بأن الشركة قامت في عام 2011 استكمالاً لأعمال التجديدات والاستبدالات في الفندق بأعمال التجديدات والصيانات الدورية كما في السنوات السابقة، تنفيذاً للنصوص التعاقدية.

ونظراً لاستمرار الظروف الاستثنائية في القطر بشكل عام وفي محافظة دير الزور بشكل خاص لم تقم الشركة خلال العام 2016 بأي أعمال تذكر بسبب إغلاق الفندق بشكل كامل وانقطاع الطرق المؤدية إليه، ولم تقم الشركة كذلك في عام 2018 بأي أعمال وذلك للأسباب المذكورة أعلاه، وتم الإبقاء فقط على عناصر لحراسة الفندق عندما يتمكنوا من الوصول إليه، وقد حاول المسلحون في الفترة الأخيرة إلحاق الضرر بالفندق إلا أنه والله الحمد تمكنت قوات الجيش العربي السوري من إخلاء الفندق وحرر الإرهابيين، ولم يتسنى لنا

التأكد من مدى الأضرار التي لحقت بالفندق علما أنه نظم سابقا ضبط شرطة نتيجة حوادث اعتداءات سابقة على الفندق تحت رقم /8417/ تاريخ 2015/9/17 بين فيه الأضرار التي لحقت بالفندق بشكل تقديري بمبلغ تقديري أولي حوالي /82 000 000/ مليون ليرة سورية، علما بأن تجهيزات الفندق جرى تقييمها على أساس سعر /45/ ل.س. للدولار الواحد وأن هذا المبلغ لا يمثل القيمة الحقيقية الحالية للأضرار، ومازلنا لا نعلم أي شيء عن الفندق وعن الأضرار التي لحقت به في الفترة الأخيرة .

- خدمات الإطعام والمبيت في حقول شركة الفرات للنفط

وبعد ان اصدر القضاء بجميع درجاته ومراحلها بما فيها الهيئة العامة لمحكمة النقض قراره بعدم وجود عنصر جزائي وان النزاع مدني بحث ، وبعد اكتساب تلك القرارات الدرجة القطعية، كما سبق ان اشرنا اليه في تقريرنا السابق والى قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض التي فصلت لصالح الشركة في النزاع الجاري مع شركة الفرات للنفط وبعد ان تم الفصل في جميع الدعاوى الجزائية ضد كل من الشركة ورئيس مجلس ادارتها ومديرها العام وصدور قرار محكمة استئناف الجنح بتصديق قرار محكمة بداية الجزاء بحفظ الملف ومشاهدة النيابة العامة ، طعن به بالتدخل بالدعوى من الشركة السورية للنفط، فرفضته محكمة النقض بقرارها القطعي رقم 2590 تاريخ 2006/11/20، وهكذا وبعد أكثر من عشر سنوات من الدعاوى ظهر الحق وتبين ان الشركة ورئيس مجلس ادارتها ومديرها العام لم يقوموا إلا بأعمال مشرفة للشركة وصحيحة تقتضيها مصلحتها، وان كل ما نسب للشركة وبالتالي اليهم لم يكن الا محض افتراء وتضليل، لمحاولة عرقلة مسيرة الشركة التي تسير الى الأمام ولمحاولة منعها من استيفاء ائتمائها حفاظاً على اموالها وثقة مساهميها، لذا قامت الشركة بعد انتهاء الاتهامات الجزائية التي اقامتها شركة الفرات للنفط، بمتابعة تحصيل استحقاقاتها السابقة ومتابعة التحكيم ، الذي اوقفته الشكاوي

الجزائية المغرضة التي قامت بها شركة الفرات للنفط بعد ان نُقِضت دعاويها ومراجعاتها من اعلى السلطات القضائية السورية والذي اعتبرتها جميعاً منعدمة نظراً لاقامتها بصورة مخالفة للقانون وللواقع وللحقيقة .

لذا عادت الشركة لمتابعة التحكيم فيما بينها وبين الفرات للنفط لقبض استحقاقاتها السابقة والتي رفضت الشركة في حينه قبضها من الفرات للنفط بصورة مخالفة لاحكام العقد ، كما بينا في حينه، ونظراً لوفاء المحكم المسمى من الشركة ووفاء محكم شركة الفرات للنفط كذلك، وتقاعد رئيس هيئة التحكيم، طلبت الشركة استئناف اجراءات التحكيم تنفيذاً لاحكام العقد، وتقدمت الشركة الى محكمة البداية المدنية بطلب تسمية محكم مرجح بعد ان سمت كل من الشركة والفرات للنفط محكميها وعينت محكمة البداية المدنية المحكم المرجح المستشارة لدى محكمة الاستئناف، فكررت الشركة امامها نفس طلباتها السابقة موضوع نزاعها مع الفرات للنفط القاضية بالزام التسديد للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية قيمة فواتير الإقامة والاطعام والفارق بزيادة الاسعار بنسبة 15% المستحقة عليها وفق احكام العقد اضافة للفائدة بمعدل 9% اضافة الى رد بدل الكفالة المقدم لها.

ولقد صدر حكم المحكمين لصالح الشركة في شهر شباط لعام 2012، تقدمت الفرات للنفط بدعويين الاولى استئناف لحكم المحكمين والثاني المطالبة بإبطال حكم المحكمين اذ ان حكمهم وفق احكام العقد ليس قطعياً، وبعد عدة جلسات ومداولات ردت محكمة الاستئناف دعوى الاستئناف الذي تقدمت به شركة الفرات للنفط وذلك بموجب قرارها المبرم رقم 39 تحكيم أساس 3075 تاريخ 2012/6/21، إلا ان نفس المحكمة و خلافاً للقانون قضت بإبطال حكم المحكمين الذي صدر لمصلحة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وذلك بموجب قرارها رقم 40/تحكيم اساس 56 تاريخ 2012/6/21 .

لجأت الشركة بالطعن ضد هذا القرار امام الغرفة المدنية لدى محكمة النقض وبتاريخ 2012/12/18، فصلت الغرفة المدنية لدى محكمة النقض بالطعن المقدم بقرارها رقم 500 أساس 445 لعام 2012 الذي قضى بقبول طعن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ونقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم 40 تاريخ 2012/6/21 .

وبتاريخ 2012/12/26 تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بطلب تجديد بعد النقض أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق حيث أصدرت هذه المحكمة بتاريخ 2013/4/3 قرارها المبرم رقم 29 أساس 44 برد دعوى بطلان حكم المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5 لعدم قيامها على اساس قانوني سليم .

ولجأت شركة الفرات الى تقديم دعوى مخاصمة خاصمت فيه محكمة الاستئناف التي أصدرت القرار رقم 39 اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة رد استئناف شركة الفرات بقرار مبرم لعدم قابلية الحكم الصادر للاستئناف وبتاريخ 2013/8/25 ردت غرفة المخاصمة ورد القضاة لدى محكمة النقض الدعوى التي تقدمت بها شركة الفرات للنقض بموجب قرارها رقم 256 اساس 575 .

تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية أمام محكمة الاستئناف المدنية بدمشق بطلب اعطاء صيغة التنفيذ لحكم هيئة المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5، وبتاريخ 2013/6/4 أصدرت المحكمة قرارها المبرم رقم 57/ تحكيم أساس 89 الذي أعطى صيغة التنفيذ لحكم المحكمين .

خاصمت شركة الفرات للنقض هذا القرار أمام غرفة المخاصمة ورد القضاة، لدى محكمة النقض وبتاريخ 2014/6/25 ردت غرفة المخاصمة لدى محكمة النقض دعوى المخاصمة التي تقدمت بها شركة الفرات وذلك بموجب قرارها رقم 79 اساس 309، وأصبح بالامكان وضع الحكم

موضع التنفيذ، اذ حررت رئاسة التنفيذ الاخطار التنفيذي لشركة الفرات للنفط والذي تبلغته بتاريخ 2013/7/4 أصولاً .

وجريا على العادة منذ حوالي عشرون عاما لجئت شركة الفرات للنفط الى المماثلة في الدعاوى لعرقلة تسديد الحقوق للشركة والى مخاصمة القضاة الذين أصدروا القرارات .

وبعد أن استنفذ وكلاء شركة الفرات للنفط جميع الطرق التي تخالف النظام العام لعرقلة تنفيذ شركتنا للقرار التحكيمي لجأت الى اسلوب غريب ومستهن جديد ولا سابقة له بتحريضها للمؤسسة العامة للنفط وهي الشركة الام لشركة الفرات للنفط من أجل تقديم دعوى جديدة ضد الشركة المتفرعة عنها الفرات للنفط وضد شركتنا وذلك امام محكمة الاستئناف المدنية في دمشق سميتها دعوى اعتراض الغير ضد القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية رقم 39 تحكيم اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة لاحقاق الحق واعطاء الشركة قرارات مبرمة لحقوقها بعد قرابة عشرين سنة وذلك برد استئناف شركة الفرات للنفط على حكم المحكمين المودع ديوان محكمة الاستئناف، وبعد عدة مرافعات وتبادل للمذاكرات اصدرت محكمة الاستئناف المدنية الاولى بدمشق بالاجماع قرارها المبرم رقم 206 اساس 3566 لعام 2014 قضى كذلك برد الاستئناف المخالف للقانون للجهة المعترضة اعتراض الغير (المؤسسة العامة للنفط).

علماً ان محامي المؤسسة العامة للنفط الذي اقام الدعوى على شركة الفرات للنفط هو نفسه محامي الفرات للنفط ؟؟؟ الذي استنفذ جميع الطرق والأساليب لوقف تنفيذ القرار ضد شركة الفرات .

وبعد كل هذه الدعاوى وجميع القرارات التي صدرت لمصلحة الشركة أصبحنا لاندرى الى ماذا ستلجأ شركة الفرات للنفط والى متى ستدعمها بعض السلطات خلافاً للقانون وللانظمة والمنطق

والحق وتقبل شكلا أساليب ملتوية، وتترىث الشركة الآن بالتنفيذ على شركة الفرات والشركات المالكة لها ريثما تتغير الظروف والجهات التي تساند الفرات للنفط، وتبقى المديونية مسجلة في ميزانية الشركة الى أن يجري تسديدها .

5- شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية :

بينت الشركة في تقريرها العام السابق الوضع بجميع تفاصيله، ولاشيء جديد يستوجب أو يستحق الذكر وكذلك الحال في عام 2018 لم تقم الشركة بأية أعمال ومازال الفندق مغلقا حتى تاريخه ولا نعلم عن الفندق أي شيء وذلك بسبب منع الدخول والاقتراب للغير كون الفندق حاليا مقرا أمنيا كما أخبرنا بذلك .

6- شركة حماة للفنادق والسياحة :

بينت الشركة في تقرير مجلس ادارتها المقدم للهيئة العامة العادية العام السابق على كل التفاصيل وأيدت الهيئة العامة خطوات الشركة ولايوجد أي جديد يستوجب أو يستحق الذكر .

7- شركة الفرات للفنادق والسياحة :

إشارة إلى توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء الذي بلغ إلى إدارة الشركة ع/ط السيد وزير السياحة بطلب إعادة تأهيل فندق بادية الشام، وتبعاً لذلك عرض الموضوع على مجلس إدارة الشركة وأخذ المجلس بالإجماع قراراً في جلسته رقم /149/ تاريخ 2017/10/31 بتنفيذ توجيهات القيادة السياسية .

ومتابعة لتوجيهات القيادة السياسية حاولت الشركة استقطاب مستثمرين وكذلك قامت وزارة السياحة بتقديم مجموعة مستثمرين للشركة ولكن كل العروض المقدمة منهم لم تكن مناسبة لذا ترى الشركة وبعد طرح الموضوع من قبل مجلس إدارتها إمكانية اقتراح بيع الفندق لتأمين سيولة مناسبة لتأهيل باقي المنشآت المتضررة .

كما تواصل الشركة مطالبة كافة الفرقاء بتسديد مديونيتهم التي قامت الشركة سابقا بتسديدها وبالقطع الأجنبي .

8- الشركات النوعية المتخصصة التي تساهم بها الشركة :

ليس لدينا ما نضيفه عما ذكرنا العام الماضي وسنعرض عليكم مستقبلا دمج بعض نشاطات هذه الشركات، بعد أن اكتملت الخبرات لدى هذه الشركات الثلاث، وتأمينت الصيانة والادارة لهذه الشركات المختصة الثلاث وتكون مهمتها مكملة لتسويق وتنشيط السياحة لمنشأة الشركة، وبذلك تتوحد المسؤولية لدى جهة واحدة وتؤدي الى تحسين الاداء للسياح الوافدين مستقبلا عندما تسمح الظروف بذلك، بحيث يؤدي حصر ملكية أغلبية نشاطات الشركات الثلاث بشركة واحدة كما كان الحال عند التأسيس قبل اكتسابها لتلك الخبرات وقبل تطور السياحة .

أ - شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية " الشام للفنادق "

ليس لدينا ما نضيفه عما ذكرناه العام الماضي .

ب - شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية

ليس لدينا ما نضيفه عن العام السابق .

ج - شركة الشام للسياحة (شامتور)

قامت هذه الشركة في الاعوام السابقة ولغاية نهاية شهر آذار 2011 بدور هام في استقبال السياح في سورية وكذلك عمليات انتقال السياح والمجموعات السياحية القادمة الى سورية وتقديم خدمات النقل لهم على بولماناتها وسياراتها .

ويجري تجديد وتأهيل مختلف بولمانات الشركة ليصبح مايمكن اصلاحه في وضع جاهزية ممكنة، مع تأجير قسم منها للجامعات ، ونظراً لانعدام السياحة الصينية أي من الصين لسوريا قمنا بايقاف مكتب الشركة بالصين عن نشاطاته، وافتتحت الشركة فرع لها في الخليج العربي وأوروبا لتأمين تسويق السياح الاوروبيين من بلاد اوروبا لبقية بلدان المنطقة ، ونتيجة الظروف الحالية تم اغلاق فرع اوروبا بفرنسا ، وتم احداث فرع للشركة في دولة الامارات ومركزها دبي، ويقوم مكتب دبي حالياً كذلك بمهام اقامة المعارض والاحتفالات ومن المنتظر ان يشهد هذا الفرع نشاطه حين استقرار الأوضاع بشكل نهائي .

- واحة الشهباء والبادية:

كنا قد نوهنا في تقاريرنا السابقة عن موضوع أرض واحة الشهباء في مدينة حلب حيث أوضحنا بأن الشركة قامت بشراء جزء من العقار رقم/11474/ (أرض واحة الشهباء حالياً) من مجلس مدينة حلب والذي كان مؤجراً لها وذلك لإقامة منشأة سياحية عليها ولكن مجلس المدينة أخلت بالتزاماتها في منح التراخيص اللازمة، ولما كانت هذه الأرض هي متوقفة عن الاستثمار منذ انتقال ملكيتها للشركة وعدم الاستفادة منها للسبب المذكور أعلاه كونها أرض زراعية غير معدة للبناء وذلك نتيجة عدم تبديل الصفة العمرانية لها .

كما كنا قد بينا بأن الشركة قد قامت بتسديد ثمن أرض البادية ولم تقم الشركة بتسديد المبلغ ولا نعتقد بإمكانها تسديده قريباً، لذا نقترح موافقتكم على بيع هذه الأرض للشركة و/أو للغير لتسديد مديونيتها.

والشركة إذ ترى بؤادر الاستقرار واستعادة بعض النشاط التشغيلي للشركة وما قد يتطلب هذا الأمر توفير سيولة مالية لرفد منشآت الشركة العاملة حالياً بما يضمن توسعها وتجديدها، لذا يقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة القادمة للشركة تفويض رئيس المجلس إيجاد سبل للاستفادة من هذين العقارين ماديا بما في ذلك بيعهما .

9- فندق شهباء الشام

اضافة الى ماذكرنا في تقاريرنا السابقة حول هذا الفندق واجراءات التحكيم مع وزارة السياحة. فقد عينت هيئة التحكيم لجنة من الخبراء لتقدير مقدار التعويض المستحق للشركة وتقديموا اليها بتقرير مؤرخ في 2011/11/25 تضمن ان ما يستحق للشركة من تعويض هو (16.905.254) ليرة سورية، و لما اعترضت الشركة على هذا التقرير واعتباره قليلا أصدرت هيئة التحكيم بتاريخ 2012/5/3 قرارها المبرم الذي قضى بأحقية الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بتقاضي مبلغ /26.156.146/ ليرة سورية تعويضاً عن الاضرار المادية التي لحقت بالشركة جراء قيام وزارة السياحة انهاء عقد ادارة فندق شهباء الشام في حلب قبل انتهاء مدة العقد القانونية خلافاً لاحكام العقد الموقع بين الطرفين والمصدق من المجلس الاعلى للسياحة.

وقد تقدمت الشركة بطلب اكساء حكم المحكمين صيغة التنفيذ . وفي جلسة 2013/9/22 أصدر السيد رئيس محكمة القضاء الاداري القرار رقم 835 الذي أعطى صيغة التنفيذ لحكم المحكمين الصادر في 2012/5/3 وأبلغت وزارة السياحة بذلك أصولاً.

10 - فندق تدمر الشام

كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة تنتظر هيئة التحكيم في قرار وزارة السياحة انتهاء عقد ادارة الفندق قبل انتهاء مدته، ولقد عقدت هيئة التحكيم جلسات خلال عام 2012 ورفضت وزارة السياحة التعويض العيني للشركة تلافياً لتسديد وزارة السياحة اموال من خزينة الدولة.

وفي جلسة 2013/10/10 أصدرت هيئة التحكيم حكمها الذي قضى بأحقية الشركة على تقاضي مبلغ /10.862.780/ ل.س فقط عشر ملايين وثمانمائة واثنان وستون ألفاً وسبعمائة وثمانون ليرة سورية و كذلك مبلغ /1.000.000/ ل.س مليون ليرة سورية لقاء مادفعته الشركة عن حصة وزارة السياحة من نفقات واتعاب التحكيم و كذلك فائدة قانونية بنسبة 5% بعد مضي شهر تقريباً من تاريخ صدور قرار التحكيم وحتى الوفاء التام قراراً مبرماً صدر وتلي علناً .

ولقد اكسى مجلس الدولة صيغة التنفيذ على هذا الحكم والذي اصبح مبرماً وابلغت الشركة وزارة السياحة بالقرار القطعي اصولاً وبانتظار التسديد .

11- فندق ايلا الشام

كما كان الامر لفندقي شهباء الشام وتدمر الشام قامت وزارة السياحة كما ذكرنا بتقاريرنا السابقة، بإستصدار قرار بفسخ عقد ادارة فندق ايلا الشام، والذي كانت قد حددت فيه موعد انتهاء عقد الادارة في 2013/12/31 وذلك بموجب كتابها للشركة تحت رقم 2/4 /10032

تاريخ 1994/12/31 الذي حدد تاريخ بدء العقد وانتهائه، واستولت بواسطة الشرطة على ملعب الغولف رغم معارضة الشركة بذلك .

وقد كانت الشركة قد لجأت الى التحكيم وفقاً لما هو منصوص عليه في العقد فسمت محكماً عنها وسمت وزارة السياحة محكماً عنها وعين السيد رئيس مجلس الدولة المستشار محكماً مرجحاً.

وقد تقدمت الشركة أمام هيئة التحكيم بمطالبها المتمثلة بالتعويض العيني أي بإعادة الحال الى ما كان عليه أي بإعادة تسليمها الفندق وملحقاته بما في ذلك ملعب الغولف لإدارته خلال مدة مساوية للمدة التي حرمت منها ووفقاً لاحكام العقد، عوضاً عن التعويض المادي الناجم عن انتهائها لعقد الادارة .

وفي جلسة 2014/12/23 اصدرت هيئة التحكيم الناطرة بالخلاف الناشب بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ووزارة السياحة قرارها المبرم الذي قضى:

1- بقبول طلب التحكيم شكلاً

2- وبعد أن رفضت وزارة السياحة التعويض العيني، قبوله موضوعاً باحقية الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بالحصول على حقوقها من وزارة السياحة لقاء الاضرار والخسائر التي لحقت بها جراء قيام وزارة السياحة بالغاء عقد الادارة خلافاً للقانون.

علماً بأن مجلس الدولة كان قد أصدر الرأي 130 لعام 2013 ملزماً لهيئة التحكيم باعتبار ملعب الغولف جزء من عقد ادارة فندق اييلا الشام .

3- احقية الشركة بأن تتقاضى من وزارة السياحة المبالغ الغير مدفوعة من تكاليف انشاء

وتجهيز ملعب ونادي الغولف التابع لفندق اييلا الشام.

قراراً مبرماً صدر وتلي علناً في دمشق بتاريخ 2014/12/23.

والشركة اذ تحترم القرارات القضائية تؤكد على الغبن الذي لحق بها نتيجة عدم قيام هيئة

التحكيم ولجنة الخبرة الاخذ بعين الاعتبار فروقات اسعار الصرف وفوات المنفعة والضرر

المعنوي والمادي الذي لحق بالشركة، وتأسف لأن وزارة السياحة لم تقبل الحل الودي

والتعويض العيني حفاظاً على اموال الدولة والعودة عن فسخ العقد وتنفيذه بالكامل برفضها

التعويض العيني، ولذا تجد نفسها مضطرة للقبول بالتعويض المادي حفاظاً على مصلحة

الشركة والمساهمين، وتأمل الشركة في أن تتمكن من تحصيل حقوق مساهميتها.

وتبعاً لما تقدم عمدت الشركة الى مخاطبة وزارة السياحة عبر كتب عديدة وآخرها الكتاب

رقم 158/ ص تاريخ 2015/3/9 سجل لدى ديوان وزارة السياحة تحت رقم 2428/و

تاريخ 2015/3/10 طالبة فيه تأكيداً على كتبها السابقة المبادرة الى تسديد جميع المبالغ

المطلوبة منها بالنسبة لمطالبة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وكذلك مطالبة

الشركات التي تساهم بها، ورغم المطالبات العديدة لم تقم الى الآن وزارة السياحة بتسديد

المبالغ المترتبة عليها، ولم يكن بوسع الشركة الا أن تسجل في الميزانية هذه المديونية

وستستمر بمطالبة وزارة السياحة بتسديد المديونية حتى تحصيلها قانوناً .

12- خدمات الاطعام (الكاترينغ) للطائرات الاجنبية التي تؤم القطر :

ذكرنا في تقاريرنا السابقة أن الشركة حققت لأول مرة في سوريا خدمات الاطعام لشركات الطيران على احدث الاساليب الحديثة، أدت الى تعاقد جميع الشركات الاجنبية التي تستخدم مطار دمشق الدولي ولا ترغب بالتزود بخدمات الاطعام من شركة الطيران السورية لنوعيتها التي لاتلائم تلك الشركات، واللجوء لشركتنا للتزود بالاطعام وخدماته منها، محققة بذلك نجاحات كبيرة في مجال تقديم وجبات الطعام والخدمات المميزة، وحصلت شركتنا منها على علامات جودة عالية وصلت الى 100% من كبريات الشركات الاجنبية مثال ذلك شركة ايرفرانس الفرنسية و KL M الهولندية، وأخيرا SAS الاسكندنافية، وأصبحت اخيرا تقدم تلك الخدمات لجميع الشركات الاجنبية والعربية التي تتزود بخدمات الاطعام من سورية بما في ذلك شركة أجنحة الشام التابعة للقطاع الخاص السوري التي تؤم سورية، وأخيرا شركة فلاي داماس، ما عدا شركة الطيران العربية السورية التي لديها مطبخ وتجهيزات خاصة زودت بها الدولة منذ عشرات السنين .

وقد كلفت شركتنا بتقديم الضيافات والخدمات في قاعات الشرف الرئاسية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية بدمشق وتقديم خدمات الاطعام لطائرات الرؤساء القادمين لدمشق.

ولقد وجهت المؤسسة العامة للطيران المدني كتاباً برقم 8203 تاريخ 2010/12/28 تطلب فيه من الشركة، استعادة هذه المنشأة التي أحدثتها ولما كان العقد المبرم بيننا قد اصبح مجدداً

وفقاً لأحكامه وينتهي عام 2020، فقد اجبنا بكتابنا رقم 2035 / ص تاريخ 2010/12/29 بأن مدة العقد التعاقدية المصدق من المجلس الاعلى للسياحة تنتهي بتاريخ 2020/12/29 . وقد كلفت المؤسسة العامة للطيران المدني شركتنا بإصلاح ما أصاب مانستعمله لتقديم خدمات الاطعام في مطار دمشق جراء الاحداث الاخيرة ، وقامت الشركة بتشكيل لجان من أجل اعادة تأهيل الكاترينغ واعادة تشغيله، وقد قامت الكوادر الوطنية في الشركة باعادة تشغيل قسم من المنشأة وبعد ذلك باشرت وتستمر بالعمل في تقديم خدمات الاطعام للشركات المحلية .

الاستعلام الضريبي

في بداية شهر كانون الثاني لعام 2013 قامت بعثة من الاستعلام الضريبي التابعة لوزارة المالية بزيارة ميدانية لفندق الشام، وقامت بتدقيق الواردات من عام 2004 لغاية 2011 بحجة أن إعفاءات الشركة تنتهي في عام 2003 وهذا يخالف الواقع إذ إن إعفاءات الشركة كانت لا زالت قائمة، ووجدت البعثة بأنه لم تصرح الشركة للدوائر المالية عن جميع واردات الفندق لهذه الأعوام وخاصة لأعوام 2004 و 2005 و 2006 بالنسبة لضرائب الإنفاق الاستهلاكي، وبلغ إجمالي المبالغ التي وجدت بأنه لم تصرح عنها للدوائر المالية حوالي 800 مليون ل.س غالبيتها العظمى اي قرابة خمس وتسعين بالمئة منها للسينما والمركز الصحي ولحسميات الزبائن وذلك عن أعوام 2004 و 2005 و 2006 ، وهذه المرافق معفاة أصلاً قانوناً إضافة لإعفاءات الشركة.

وقد قامت مديرية مالية دمشق بدراسة الضبط المذكور المحال إليها من وزارة المالية فتيين وجود عدد من المغالطات، حيث بين قسم الواردات في دائرة الإنفاق الاستهلاكي في مديرية مالية دمشق أحقية الشركة بالاعتراض على الضبط وذلك من خلال الإقرار بإعفاء مبالغ تقارب 350.000.000 ل.س من خضوعها لرسوم الإنفاق الاستهلاكي والتي وردت في ضبط الاستعلام الضريبي رقم 1/ لعام 2013 بشكل تعسفي.

وتبعاً لذلك قامت الشركة باللجوء إلى القضاء الإداري في مجلس الدولة لإثبات ظلم عدم صحة ضبط الاستعلام الضريبي ، وبعد عدة مرافعات أصدرت المحكمة قرارها بوقف تنفيذ ضبط الاستعلام الضريبي المذكور وتم تكليف خبرة حول ذلك حيث جاء في تقرير الخبرة بأن الضبط المنظم بوضعه الحالي غير صالح لان يكون أساساً للتكليف ولا بد من إعادة النظر في الضبط بأكمله وإعادة التكليف بناء على أسس قانونية صحيحة.

وقد طعنت إدارة قضايا الدولة بهذه الخبرة وتم تعيين خبرة ثلاثية وأعدت تقريرها وقدمته للمحكمة .

وبتاريخ 2014/6/18 أصدرت المحكمة الإدارية العليا قرارها رقم 594 الذي قضى بوقف تنفيذ ضبط الاستعلام الضريبي رقم 1 لعام 2013 وكافة آثاره بقرارها المبرم لحين البت بأساس الدعوى.

وقامت الشركة بالحصول على اذن من محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة بتسديد ضريبة دخل الأرباح الحقيقية التي حققتها الدوائر المالية على منشأة فندق الشام عن أعوام 2004 و 2005 و 2006 وقد قضت المحكمة الإذن للشركة بالسماح لتسديد هذه المبالغ مع التحفظ، مع الحق للشركة باسترداد هذه المبالغ عند صدور حكم قضائي مبرم بإبطال ضبط الاستعلام الضريبي المذكور أعلاه.

وأعيد ملف الدعوى لمحكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة للنظر بأساس الدعوى وبعد عدة جلسات وبعد إجراء الخبرات المطلوبة وإطلاع المحكمة على وثائق الدعوى وأقوال الطرفين ودفعهما والخبرة الفنية الأحادية والثلاثية الجارية بالدعوى وجدت أن هذه الخبرات جاءت على أساس قانوني سليم وقد اطمأنت المحكمة إلى ما قامت عليه الخبرة، الأمر الذي يتعين عليه الحكم وفق ما انتهت إليه الخبرة واتخاذ أساساً للحكم ولاسيما في ضوء امتناع الهيئة العامة للضرائب والرسوم من تقديم وإبراز البيانات التي طلبتها الخبرة الحسابية وعدم تعقيب الإدارة المدعى عليها أي الهيئة العامة للضرائب على ما أفاد به الخبراء من امتناع الهيئة العامة عن تقديم البيانات المطلوبة ومن حيث أنه وفي ضوء ما سلف بيانه أصبحت الدعوى قائمة على مؤيدات القانونية السليمة وجديرة بالقبول موضوعاً ولكل هذه الأسباب، حكمت محكمة القضاء الإداري في مجلس

الدولة بتاريخ 2015/12/29 بأساس الدعوى حيث قبلت طلبات الشركة والطلبات العارضة شكلاً وقبلت الدعوى موضوعاً والطلبات العارضة وإعلان انعدام محضر الضبط المنظم من قبل الاستعلام الضريبي رقم 1/ تاريخ 2013/1/8 لكل ما يترتب عليه من آثار ونتائج وإلغاء كافة الإنذارات الصادرة عن الإدارة المدعى عليه أي الهيئة العامة للضرائب ممثلة بمديريات المالية في المحافظات على الضبط المذكور، وكذلك إلزام الإدارة المدعى عليها بإعادة جميع المبالغ المسددة من قبل الشركة لقاء الضبط المذكور في حال تم دفعها فعلاً .

ونتيجة المتابعة الحثيثة من إدارة الشركة وذلك عبر وكلائها القانونيين بتقديم الدفوع والإيضاحات ووجهات النظر القانونية بأن الشركة تمسك قيوداً حسابية منتظمة وتظهر وضعها المالي بصورة حقيقية وتسدد الضرائب المترتبة عليها بانتظام وملتزمة بتقديم بياناتها المالية السنوية ضمن المهل القانونية وبعد تكليف الخبراء الفنية من قبل المحكمة ودراسة ملف الدعوى من كافة الجوانب والله الحمد وصلت هيئة المحكمة إلى قناعة بأن ضبط الاستعلام الضريبي الذي نظم بحق الشركة كانت غير مبنية على أسس قانونية سليمة ، لذا وفي جلسة 2017/7/19 رفضت المحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة طعن وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب ومديرية مالية دمشق وذلك بموجب قرارها رقم 1240 / ط / 2 وبذلك أصبح القرار الصادر عن محكمة القضاء الإداري رقم 2/1252 في القضية ذات الرقم 2167 لعام 2015 مبرماً بعد رفض الطعن المقدم به بقرار دائرة فحص الطعون لدى المحكمة الإدارية العليا الآنف الذكر رقم 1240 / ط / 2 أساس 1331 تاريخ 2017/7/19 .

وبعد صدور القرار بالصيغة المبرمة من المحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة عمدت الشركة إلى إبلاغ الجهات ذات العلاقة كل من الهيئة العامة للضرائب والرسوم ومديرية مالية دمشق بأصل القرار وذلك بموجب كتاب الشركة رقم 291/ص تاريخ 2018/6/26 الموجه للهيئة العامة للضرائب والرسوم وسجل لدى ديوان الهيئة تحت رقم 1043/ تاريخ 2018/6/27، وكذلك تم إعلام مديرية مالية دمشق بنسخة من أصل القرار بموجب كتاب الشركة رقم 292/ص تاريخ 2018/6/26 سجلت لدى الدائرة القانونية بتاريخ 2018/6/27، وتبعاً لذلك تنفذ حالياً كل من مديرية مالية دمشق والهيئة العامة للضرائب

والرسوم الحكم الصادر وإبلاغ جميع مديرياتها ذات العلاقة بإلغاء ما ورد في إنذاراتها لمنشآت الشركة تبعا لمحضر ضبط الاستعلام الضريبي رقم /1/ لعام 2013 .

وبعد أكثر من خمس سنوات من تاريخ تنظيم الضبط المزعوم وبعد عمل ومتابعة دؤوبة ومضنية من إدارة الشركة للوصول إلى إظهار ما قامت به كان ضمن إطار الأنظمة والقوانين فجاء قرار القضاء بأن أنصفت الشركة وأظهرت بأن عمل الشركة كانت عين الحقيقة وبالتالي إلغاء كل مفاعيل الضبط المزعوم .

توجهات وزارة السياحة المستقبلية

نعود ونؤكد على ما كنا قد ذكرناه في تقاريرنا السابقة على صدور قرار المجلس الأعلى للسياحة تحت رقم /68/تاريخ 2004/11/7، بناء على اقتراح وزارة السياحة المتخذ بجلسته المنعقدة في 2004/9/8 منح فيه وزارة السياحة امكانية المساهمة في استثمارات سياحية جديدة وخاصة في المناطق التنموية التي تحددها، كما أقر ونص في هذا القرار على موافقته لبيع حصة الدولة من المشاريع السياحية القائمة ، وكذلك المتعثرة والناجمة عن مشاركة الدولة من خلال الأراضي التي تملكها (عبر الاستملاك) أو مشاركتها المالية في شركات مع مساهمين آخرين وبيعها لمساهمين جدد.

إن هذا الانفتاح والتوجه الاقتصادي المتطور المتوافق مع السياسة الاقتصادية الحالية التي تسير عليها الدولة، أعطى لوزارة السياحة المرونة في استثمار مساهماتها في الشركات والمشاريع السياحية، بحيث تستطيع أن تتخلى عن المساهمات في الشركات التي لا ترى ضرورة لاستمرارها في المساهمة بها لخسائرها المستمرة كشركة الكرنك والتي تملك الدولة بها مباشرة أو بصورة غير مباشرة أكثر من 99% من الأسهم اذ تملك وزارة السياحة نسبة 67.5% ويملك صندوق توفير البريد أكثر من 32% من الرصيد تقوم وزارة السياحة بإدارتها وبذلك تقوم وزارة السياحة بتسمية رئيس وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومع ذلك تقرر تصفيتها، كما يمكنها بيع مساهماتها في الشركات التي قد ترى عدم جدوى اقتصادية مساهمتها فيها، و/أو خلاف مع أغلبية المساهمين في تلك الشركات والمنهاج الذي تسير به .

إن هذا التوجه الحديث والانفتاح المشكور، يحقق ما كنا قد أثرناه لوزارة السياحة بكتابنا رقم 196/ص تاريخ 2001/1/29 المسجل لديها تحت رقم 1513/و تاريخ 2001/1/29، تم إيراده بالتفصيل في تقرير مجلس الإدارة للهيئة العامة في 2002/4/17 عن دورته 2001 والذي ينص على مايلي:

في حال استمرار وزارة السياحة بعدم القناعة بجدوى التعاون مع مساهمي القطاع الخاص بشركتنا كما كان الأمر في السنوات العشر الأولى من إحداثها ، فلها أن تعرض على القطاع الخاص شراء أسهمها ليتمكنوا من السير بها الى الأمام، أو شراء أسهم من يرغب من مساهمي القطاع الخاص المصابين بالإحباط من هذه المواقف، و أن تأخذ بذلك زمام قيادة الشركة والسير بها وبالأهداف التي تراها خلافاً لما كنا نراه ، وأن تأخذ قرارها النهائي بعد عرضه على الجهات المختصة ، لدفع عجلة عمل الشركة الى الأمام ، خاصة بعد أن بلغ عمرها نصف المدة الملحوظة بقانون تأسيسها، لإتمام مسيرها في نصف عمرها الثاني، كما كان الحال في سنواتها الأولى .

تدقيق حسابات الشركة وموضوع الأسهم العادية والممتازة

كنا قد ذكرنا في تقاريرنا للعام السابق والأعوام السابقة تفاصيل عن هذا الموضوع أقرتها الهيئة العامة للشركة، ولامجال لاعادة ذكرها .

ثانياً - الوضع المالي

1- ميزانيات الشركة

لقد تم إعداد الميزانية السنوية لعام 2018 وفقاً للقوانين السورية كما تم إعدادها وفق متطلبات الإرشاد والإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي نصت على إعداد الميزانية بما يتطابق مع معايير التقارير المالية الدولية /IFRS/ وبشكل خاص المعايير IFRS10 و IFRS12 ورقم IAS1 و IAS27 للمصادقة عليها من قبلكم .

ووفقاً للقوانين الصادرة الخاصة بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حول إعداد ونشر الميزانية حسب المعايير الدولية علماً بأننا كنا قبل ذلك نقوم بإعداد الميزانية وفقاً لأنظمة الشركة المالية والمحاسبية المصادق عليها من السلطات المختصة السورية أصولاً ووفقاً للقوانين والأنظمة السورية المرعية، ولكن بتطبيقنا حالياً للمعايير الدولية ستمكن الشركة مستقبلاً ان ارادت ووجدت مصلحة بذلك من تسجيلها في البورصات العالمية، وتعطيها بذلك بصورة قاطعة مصداقية وشفافية وسمعة محترمة عند جميع المستثمرين السوريين و العرب والدوليين.

ویشرفنا، وما یدعونا للفخر بأن شرکتنا كانت أول شركة في سورية تقوم بالاضافة الى تنظيم ميزانيتها السنوية وكافة قوائمها المالية وفقاً لأنظمة الشركة و للقوانين والأنظمة السورية لاقرارها من هیئتكم العامة، تقوم كذلك لضرورات التسجيل في البورصات المالية ان رغبت بذلك بالتوازي بإعداد ميزانية ثانية وفقاً للمعايير الدولية IAS. وكانت الميزانية المعدة من مفتش حسابات الشركة یوافق علیها ، أكثر من ألف مساهم یحضر الهيئة العامة

للمساهمين بالاجماع ماعدا تحفظ مساهم واحد على تقرير مفتش حسابات الشركة ، حيث قام هذا المساهم اول مرة تحفظ بها بتوجيه كتاب تحت رقم 5584 تاريخ 2005/6/27 إلى وزارة الاقتصاد والتجارة، كما ذكرنا سابقاً بتقاريرنا السابقة بالتفصيل، كذلك طالباً تكليف مفتش حسابات اخر لتدقيق حسابات وسجلات وقيود الشركة وتقييمها، فقامت وزارة الاقتصاد والتجارة بتسمية مفتش للحسابات وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لهذه المهمة الذي تقدم بتقرير يؤكد على صحة بيانات الشركة والميزانية المصدقة والمقدمة للهيئة العامة خلافاً لتحفظ هذا المساهم، ولكن عاد هذا المساهم وطلب ثانية من وزارة الاقتصاد والتجارة تسمية مفتش للحسابات آخر للقيام بنفس المهمة بموجب كتابه رقم 7390 تاريخ 2005/8/28 الموجه اليها، فكلفت وزارة الاقتصاد والتجارة مفتشاً ثانياً للحسابات، وكان أحد مدرائها السيد أكرم ميداني لهذه المهمة، الذي تقدم بتقريره الى وزارة الاقتصاد والتجارة في 2005/12/18 حول نتائج قيامه بتدقيق سجلات وقيود الشركة وميزانياتها المصدقة والمقدمة للهيئات العامة لعامي 2003 و 2004 وخلاصة تقريره كما ذكرنا آنفاً الذي ابلغته وزارة الاقتصاد والتجارة لكل من هذا المساهم وللشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بكتابها رقم 1/6/1859 تاريخ 2006/2/5، وتبلغناه و سجل الكتاب الموجه الينا في سجلاتنا تحت رقم 310/ و تاريخ 2006/2/7، وجاء في خلاصة كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الآنف الذكر الموجه لهذا المساهم ولشركتنا حرفياً، ما يلي:

"أن الميزانية العمومية الموقوفة في 2004/12/31 تمثل المركز المالي الحقيقي للشركة "

مما يفيد بأن هذه الشكاوى هي للاساءة للشركة ولاتعليل لها .

وقد ازدادت قيمة مساهمات واستثمارات شركتنا المباشرة وفي الشركات التي تساهم بها أضعافاً مضاعفة عن القيمة المكتتب بها في جميع الاكتتابات التي صدرت عن شركتنا والتي بلغ عددها أحد عشر اكتتاباً منذ إحداثها قبل / 40 / عاماً، إذ تبلغ القيمة الفعلية لمساهماتنا واستثماراتها بالوضع الراهن بتاريخ 2018/12/31 مبلغ /16.737.616.125/ ل.س وفقاً لأحكام القانون/61/، ولآخر المعايير الدولية رقم 1 و 27 إذ تبلغ مجموع موجودات الشركة مع الشركات التي تساهم بها مبلغ /32.696.966.491/ ليرة سورية ومن أصل هذه الموجودات مبلغ /3.563.278.388/ ليرة سورية يمثل موجوداتها المتداولة. وتبلغ الالتزامات المباشرة وغير المباشرة المترتبة على كل من الشركة والشركات التي تساهم بها مبلغ /1.750.146.072/ ليرة سورية، من أصل هذه المبلغ هناك مبلغ /1.392.373.589/ ل.س. التزامات متداولة. وتبلغ حقوق الملكية لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية مبلغ /21.775.940.592/ ل.س وحقوق الأقلية للشركاء الذين يساهمون معها في هذه الشركات التي تساهم بها مبلغ /9.170.879.827/ ل.س وهي تمثل بشكل أساسي مساهمات المحافظات ومجالس البلديات ووزارة السياحة بالشركات الفرعية التي تساهم بها كما هو مبين بالإيضاح /23/ من الميزانية العمومية للشركة.

2-الاحتياطات

لقد حدد نظام الشركة الاساسي وقانون الشركات ، أسس اقتطاع الاحتياطين الإجباري والاختياري .

وقد وصل الاحتياطي الاجباري الى نصف الرأسمال أي /312.500.000/ مليون ليرة سورية، والاحتياطي الاختياري كامل رأس المال أي /625/ مليون ليرة سورية.

ولما لم تقم الشركة بتقدير موجوداتها الثابتة والمتحركة منذ أكثر من خمسة عشر عاما .

واحتراماً للمعايير والنظم الدولية الحديثة و للشفافية في حساباتها قامت الشركة في عام 2009 وتنفيذاً لأحكام نظامها المحاسبي والقانون 61 لعام 2007 بتكليف مهندسين خبراء مستقلين معتمدين من قبل المحاكم ووزارة العدل لتقييم منشآت الشركات التي تساهم بها ومن ثم عرضها للمصادقة على كل ذلك من قبل مفتشي حسابات آخرين معتمدين كذلك من قبل وزارة المالية، وقد تم تسجيل الفروقات الناتجة عن اعادة التقدير ضمن الاحتياطي الخاص، المشار إليه في الزمرة 54 حساب مساعد رقم 5422 من حساب التوزيع - النتائج، والعائد لاحتياطي إعادة التقدير الزمرة 21 حساب 2123 من حساب المطالبات للمناهج المحاسبي للشركة المصدق أصولاً والذي يعتبر جزءاً من القانون 56 لعام 1977 كما جاء في المادة /17/ منه.

وقد قدمت الشركة لوزارة المالية ومديرية مالية دمشق (مديرية الضرائب) تقييم موجوداتها وبعد الموافقة عليها ووفقاً لأحكام القانون /61/ لعام 2007 سددت الشركة بعد موافقة الوزارة الرسوم القانونية البالغة /32.628.157/ ل.س لعام 2010 لوزارة المالية تبعاً لذلك.

ولما كنا لانستطيع اعادة تقييم ممتلكات الشركة في دير الزور و حوران نظراً للظروف الحالية، يبلغ هذا "الاحتياطي الخاص-فائض إعادة التقدير" في 31/12/2018 مبلغ /12.395.195.694/ ل.س

3- الأرباح المجدولة والمؤجلة التوزيع

وفقا لقرارات الهيئة العامة الثامنة المنعقدة في 17 نيسان 1986 والتي خصصت مبلغ ثمانين مليون ليرة سورية كأرباح صافية اضافية توزع على المساهمين كأرباح استثنائية بعد عشر سنوات من تسديد كل اصدار وبواقع /250/ ل.س للسهم الواحد من أسهم الإصدارات الأربعة الأولى أي ان يوزع لكل سهم، اضافة لأرباحه السنوية بعد عشر سنوات من تسديد كل إصدار هذا الربح الاستثنائي، وهذا المبلغ يمثل كامل قيمة كل سهم من أسهم الشركة المكتتب بها والمسددة من قبل المساهم للاكتتاب بذلك السهم من أسهم الشركة .

وقد تم جدولة هذه الأرباح الاستثنائية في حينه بحيث يجري توزيعها بانقضاء عشر سنوات على دفع القسط الثاني من أقساط أسهم كل إصدار، اضافة للأرباح التي تسدد له سنويا كأرباح عن السهم المكتتب به، ويكون بذلك كل مساهم قد قبض من الشركة كامل قيمة السهم ويبقى السهم بحوزته تسدد له أرباح سنوية ثم يسدد له ما يعود لكل سهم من نصيب عند انتهاء مدة الشركة المحددة بقانون احداثها .

ولقد باشرنا بتوزيع القسائم العائدة لهذه الأرباح الاستثنائية على المساهمين منذ نهاية حزيران عام 1989 للإصدار الأول.

ولقد قامت الشركة عام 1989 بتنفيذ هذا القرار وسددتها وبواقع /250/ ل.س للإصدار الثاني وذلك خلال عام 1992، كما سددت قيمة الأسهم العائدة للإصدار الثالث عام 1994، ووزعت هذه الأرباح الاستثنائية العائدة للإصدار الرابع عام 1996 .

وبذلك تكون الشركة قد سددت لجميع مساهميها كامل قيمة ما سدده من القيمة الاسمية لأسهم هذه الإصدارات الأولية الأربعة كأرباح استثنائية، إضافة للأرباح السنوية التي تقاضوها، والتي تبلغ أكثر من ست مرات القيمة الاسمية لأسهمها، وبذلك أصبح مساهمو الشركة الاوائل قد قبضوا حوالي عشرة اضعاف قيمة الاسهم الاسمية لكل سهم كأرباح.

ويستمر المساهمون وسيستمرّون بتقاضي ارباح لاسهمهم، ناهيك عن بقاء الأسهم المكتتب بها بحوزتهم اضافة لازدياد قيمتها أضعافا مضاعفة منذ الاكتتاب حتى الآن .

كما جدولت الأرباح المؤجلة التوزيع لدى الشركات التي تساهم بها بحيث يجري توزيعها بتواريخ محددة بعد تسديد تلك الشركات لالتزاماتها للغير، آخذة بعين الاعتبار السيولة لديها.

4- الأرباح المحققة والمؤجلة التوزيع لدى الشركات الفرعية

وفقا لأحكام قرارات مجالس الإدارة والهيئات العامة العادية وغير العادية والاستثنائية للشركات التي تساهم بها والقاضية بتأجيل دفع الأرباح المحققة في هذه الشركات لمساهميها لحين تسديد هذه الشركات لجميع الالتزامات للغير، وتجميد الأرباح في كل من هذه الشركات حتى ذلك الحين، وتسديدها بعد ذلك لمساهمي الشركة .

5- الأرباح المقترح توزيعها

نتيجة الظروف الحالية والمستمرة منذ منتصف آذار 2011 تراجعت الحركة السياحية في سوريا بشكل ملحوظ وكبير حتى انها توقفت بالكامل في اغلب المحافظات المتواجدة بها منشآت للشركة، ورغم هذه الظروف العصيبة تم لسياسة الشركة الواعية تحقيق ارباح في دورة عام 2018 مبلغ/530.691.778 ل.س تضاف إلى الأرباح المدورة. علماً بأن الشركة بالرغم من أن القانون يعفيها، تسدد الضرائب والرسوم وفقاً لقوانين وانظمة صدرت عام 2006 وتوجب على الشركة تسديدها منذ عام 2007 بالرغم من اعفاءاتها بموجب قانون تأسيسها، لذا تقوم الشركة بتسديدها مع التحفظ كونها معفاة منها حسب قانون تأسيسها ونأمل استردادها مستقبلاً.

إن الشركة تأمل ان تعود الحركة السياحية لسورية كما كانت في السابق وأن تحقق أرباحاً مجزية، ومع ذلك نظراً للظروف الحالية تقترح الشركة توزيع مايلي من الارباح المدورة:

أ- توزيع 25% من القيمة الاسمية لقاء تسليم القسيمة رقم 44 لعام 2018 وهذه ليست فائدة وانها كما سنبين لاحقاً تفوق الفوائد للأموال المجمدة لدى المصارف .

ب- منح المساهمين حسم 20% من قيمة فواتير الإقامة والطعام وأية خدمات أخرى في المنشآت التي تملكها و/أو تديرها الشركة لعام 2018 على أن تدفع الحسميات المذكورة للمساهمين في نهاية كل عام دفعة واحدة، كذلك من الارباح المدورة، بعد تقديم الفواتير الأصلية الى إدارة الشركة، وعلى أن لا يتجاوز مجموع الحسميات بالنسبة للمساهمين سنوياً مبلغ 25% من القيمة الاسمية الإجمالية لأسهمه في الشركة . ولقد استفاد في السنوات السابقة عدد كبير من المساهمين من هذه الحسومات .

وهذه النسبة من الارباح السنوية من القيمة الاسمية للسهم هي ارباح وليست فوائد وتبقى اكبر من مبلغ الفائدة المصرفية التي تقدمها المصارف العاملة في القطر للأموال المجمدة والمودعة لديه.

ولتوزيع الارباح المذكورة أعلاه، نقترح توزيع كامل الإرباح المنوي توزيعها لعام 2018 وإضافة الرصيد المتبقي للأرباح المدورة .

يرجى الاطلاع والموافقة .

دمشق في 24 / 2 / 2019

رئيس مجلس الإدارة
عبدالله عثمان عائدي
المهندس الدكتور عثمان عائدي



إيضاحات إضافية (1)

تأسست الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بموجب القانون /56/ لعام 1977 ومن مواد هذا القانون:

- المادة 1- تؤسس شركة مساهمة مغفلة عربية سورية عنوانها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية.
- المادة 2- تهدف الشركة إلى تنمية وتنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر .
- المادة 8- لا تسري على هذه الشركة الأحكام والقيود الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشركات القطاع العام مهما بلغت نسبة مساهمة الدولة وجهات القطاع العام فيها .
- المادة 9- للشركة استثناء من أحكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ومن أنظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ .
- المادة 10 - تعفى أموال الشركة وأرباحها وتوزيعاتها وكافة أوجه نشاطها وعملياتها من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها وذلك للسنوات السبع الأولى من تاريخ بدء استثمار كل منشأة من منشآتها ما لم تكن تتمتع بميزات أفضل بمقتضى النصوص القانونية النافذة.
- المادة 13- تخضع الشركة فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون لأحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 149 لعام 1949 وتعديلاته.

أعضاء مجلس الإدارة للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

- 1 - المهندس الدكتور عثمان عائدي رئيس مجلس الإدارة : دكتوراه دولة بالهندسة - رئيس الإتحاد الدولي للفنادق والسياحة - رئيس منظمة السياحة الأوربية المتوسطة رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة .
- 2 - السيدة غادة نجمة نائب رئيس مجلس الإدارة: عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات السياحية - بكالوريوس في الإدارة جامعة دمشق - خبرة إدارية في مجالات الفنادق والسياحة منذ أكثر من 30 عام.
- 3 - المهندس علي موفق كنج : إجازة في الهندسة المدنية منذ عام 1980 وعمل مديراً لدى الجهات الحكومية وفي القطاع الخاص منذ أكثر من 30/عاماً .
- 4- السيد انطون سبع : رئيس مجلس إدارة المصرف الصناعي في سوريا سابقاً - عضو سابق في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، مجاز من الجامعة السورية منذ أكثر من 40 عاماً.
- 5- السيد بارسوخ كيوركيا : بكالوريوس تجارة واقتصاد منذ عام 1964 مدير وخبير مالي ومصرفي منذ أكثر من 40/عام .
- 6- الأستاذ بسام ماضي: إجازة في الحقوق ممثل وزارة السياحة.
- 7- الأستاذ: اسماعيل ناصر : إجازة في الاقتصاد ممثل وزارة السياحة .
- تعويضات أعضاء مجلس الإدارة : 48000 ل.س .**

منذ تأسيس الشركة ولتاريخه إعتاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقيت وفقاً لما نص عليه قانون التجارة لعام 1949 أي 6000 ل.س لعضو مجلس الإدارة و 12000 ل.س لرئيس مجلس الإدارة، علماً بأن التعويضات الخاصة بممثلي القطاع الخاص هي تعويضات مستحقة وغير مسددة منذ تأسيس الشركة وحتى تاريخه.

علماً بأن وزارة السياحة تساهم ب 25% من رأس مال الشركة وهي المساهم الوحيد الذي يملك 5% أو أكثر من أسهم الشركة منذ تأسيسها، ولا يوجد مساهمون من الشركات التابعة أو الشقيقة في الشركة.

إيضاحات إضافية (2)

موظفي الشركة ومدققها الخارجي

المدير العام: الدكتور جوزيف نصير دكتوراه في الحقوق من جامعة بروكسل في بلجيكا استاذ جامعي معاون وزير السياحة سابقا
المدير التنفيذي : المهندس انطون برصة : بكالوريوس هندسة مدنية خريج جامعة دمشق قام بالإشراف على تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية في الإمارات ولبنان وسوريا، مدير عام لعدد من الشركات – خبرة أكثر من 40/ عام .
المدير المالي : أحمد جلال اسطواني: مدير مالي لعدد من الفنادق والمنشآت السياحية خبرة في الإدارة المالية لأكثر من 25/ عام مدير مالي للشركة منذ 2007 .

مجموع رواتب وتعويضات الإدارة العليا والموظفين التنفيذيين : 359600 ل.س شهرياً.

عدد موظفي الشركة : 843 موظف .

يعملون في الشركات الفندقية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وهي عبارة عن سبع شركات فندقية إضافة إلى فندق قصر زنوبيا في تدمر ومنشأة الكايترينغ في مطار دمشق الدولي إضافة إلى ثلاث شركات تخصصية والعدد الإجمالي البالغ 843 موظف موزعون على الفئات التالية :

القسم	العدد
الإداري والسائقين والمركز الصحي	179
المبيعات والتسويق	33
المطابخ والمطاعم	312
العناية والاستقبال والمصبغة	207
الصيانة والمهندسين	112
المجموع	843

حملة الشهادات الجامعية	91
معاهد فندقية ومعاهد متوسطة	278

ان أعداد الموظفين الواردة في الجدول تمثل موظفي الشركة والشركات الأخرى التي تساهم بها وهذه الشركات هي عبارة عن شركات فندقية وشركات تخصصية تختلف أنشطتها وتقسيماتها الوظيفية وعليه فإنه من الصعب إدراج هيكل تنظيمي للشركة .

والشركة تتبع سياسة التأهيل والتدريب المستمر لكوادرها وتلتزم بمعايير الخدمة العالمية للفنادق ذات السوية الدولية
مدقق حسابات الشركة : السيد ناظم القادري ويتقاضى تعويضاً مالياً بمبلغ 800 000 ل.س سنوياً.

إيضاحات إضافية (3)

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الأرباح المحققة	53.070.451	107.783.221	251.540.278	524.040.585	530.691.778
الإرباح الموزعة	50.000.000	62.500.000	93.750.000	93.750.000	93.750.000
صافي حقوق المساهمين	20.674.384.730	20.719.667.951	20.908.708.229	21.338.998.814	21.775.940.592

- نظرا للأوضاع فإن الشركة وشركاتها التي تساهم بها تعتمد على السوق المحلي فقط وذلك لتأثر حركة السياحة الخارجية بالظروف الحالية، و وفقا لذلك لا يمكن تحديد حصة الشركة في السوق المحلي والشركة لاتعتمد على أي مورد رئيسي أو زبون رئيسي ولايوجد أي عقد بين الشركة وأي من الشركات التي تساهم بها .
- مع التنويه بأنه لا يوجد أي عمليات متكررة لها أثر مالي على الشركة وكذلك لا يوجد صفقات مع أطراف ذات علاقة وأن كافة العمليات مع الأطراف ذات العلاقة تم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية الموحدة للشركة .
- وتمارس الشركة مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تدريب خريجي المعاهد والمدارس الفندقية لدى منشآت الشركة .

علما أن رأس مال الشركة 625 000 000 مليون ل.س وعدد الأوراق المالية المصدرة 62 500 000 موزعة على 50 000 000 سهم ممتاز و 12 500 000 سهم عادي وأن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية منذ التأسيس قامت بتوزيع نسبة بالأرباح لاتقل عن 10% سنوياً ثم قدمت أرباحاً استثنائية لكل من إصدارات الشركة الأربع الأولى وبما يساوي ثمن سهم الشركة بعد عشرة سنوات من هذه الإصدارات الأربعة وقامت بتوزيع 25% من رأس المال كأرباح منذ عام 1990 ولغاية 2011 وستوزع الشركة أرباح عن الدورة المالية 2018 بنسبة 25% .

مع العلم أن الشركة منذ التأسيس في عام 1977 وحتى عام 1989 قامت بتوزيع نسبة من الأرباح سنوياً ما بين 10% و 20%.

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2018

—

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين : الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ش.م.م

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للشركة و التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و بيان الدخل الشامل و بيان التدفقات النقدية و بيان التغير في حقوق المالكين للفترة المنتهية بذلك التاريخ و ملخص للسياسات المحاسبية الهامة و معلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا ، ان البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و ادائها المالي للفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية و بما ينسجم مع نظام الافصاح الصادر عن هيئة الاوراق و الأسواق المالية السورية و نؤكد ان السياسات المحاسبية المستخدمة هي صحيحة و كافية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. اننا مستقلون عن الشركة وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين و قواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية و المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة. هذا ، و قد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيانات التدقيق التي حصلنا عليها كافية و ملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الادارة في اعداد البيانات المالية للشركة

ان الادارة مسؤولة عن اعداد و عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، كذلك ان الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من اعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش او عن خطأ. عند اعداد البيانات المالية تكون الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة و الافصاح حيث ينطبق ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية و اعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، ما لم تنو الادارة تصفية الشركة او وقف عملياتها ، او عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ان القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية اعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

ان غايتنا الحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية ككل خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن غش او عن خطأ ، و كذلك اصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، و لكن لا يضمن ان عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً اي خطأ جوهري في حال وجوده. و قد تنشأ الأخطاء عن الغش أو عن الخطأ ، و تعتبر جوهرية بشكل فردي او مجمع فيما اذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فاننا نمارس التقدير المهني و نحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن غش او عن خطأ و كذلك التصميم و القيام باجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر و الحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الغش التواطؤ او التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تصميم اجراءات تدقيق مناسبة وفقاً للظروف، ولكن ليس من أجل بدء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
 - بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة و معقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الادارة.
 - باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، و بناءً على أدلة تدقيق التي تم الحصول عليها ، استنتاج فيما اذا كان هناك حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث او ظروف قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و في حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الافصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، او في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا و نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. و مع ذلك، قد تؤدي الأحداث او الظروف المستقبلية بالشركة الى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
 - بتقييم العرض الاجمالي لبنية و محتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الافصاحات و فيما اذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات و الأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة على سبيل المثال لا الحصر فيما يتعلق بنطاق و توقيت و نتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك اي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم باطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، و التواصل معهم بخصوص جميع العلاقات و غيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد بتأثيرها على استقلاليتنا بشكل معقول و اجراءات الحماية ذات الصلة بذلك.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، و التي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بتصنيف هذه الأمور في تدقيقنا حول التدقيق الا اذا حال القانون او الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، ان لا يتم عرض امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها بشكل معقول او تفوق منفعتها المصلحة العامة.
- افصاح حول متطلبات قانونية و تنظيمية
- تحتفظ الشركة بقيود و سجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، و ان البيانات المالية المرفقة متفقة معها و نوصي بالمصادقة عليها.

دمشق ٢٠١٩/٣/٢

المحاسب القانوني - مدقق الحسابات

محمد ناظم قادري

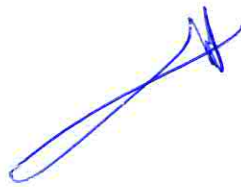


2018	2017	الإيضاح	الإيرادات
3,581,855,433	3,633,916,209	3	إيرادات تشغيلية
(2,542,879,843)	(2,783,373,530)	4	مصاريف تشغيلية
1,038,975,590	850,542,679		إجمالي الربح
(260,180,546)	(74,302,324)	5	مصروفات إدارية
778,795,044	776,240,355		الربح قبل الضرائب والرسوم
(88,613,372)	(89,229,647)	2-6	الضرائب والرسوم
690,181,672	687,010,708		الربح للفترة
530,691,778	524,040,585	7	حصة حاملي أسهم شركة المنشآت
159,489,894	162,970,123	8	حصة الأقلية
690,181,672	687,010,708		
8.49	8.38	9	ربحية السهم

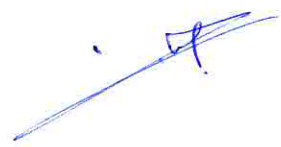
رئيس مجلس الإدارة
المهندس الدكتور عثمان عاندي



المدير التنفيذي



المدير المالي



إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

قائمة المركز المالي الموحدة كما هي في 2018-12-31

الأصول

2018	2017		
			الأصول غير المتداولة
29,022,988,103	29,000,202,481	10	الممتلكات و المعدات والتجهيزات
700,000	700,000	11	استثمارات محتفظ بها للبيع
110,000,000	110,000,000	12	استثمارات أخرى
29,133,688,103	29,110,902,481		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
357,915,299	375,043,861	13	المخزون
1,232,168,857	1,084,854,315	14	الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى
226,881,560	178,412,587	26	ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة
5,220,751	5,220,751	15	التأمينات
1,741,091,921	1,460,378,155	16	الصندوق والمصارف
3,563,278,388	3,103,909,669		مجموع الأصول المتداولة
32,696,966,491	32,214,812,150		مجموع الأصول
			حقوق الملكية و الالتزامات
			حقوق الملكية
625,000,000	625,000,000	17	رأس المال
312,500,000	312,500,000	18	الاحتياطي الإجمالي
625,000,000	625,000,000	19	الاحتياطي الاختياري
2,070,638,089	2,070,638,089	20	علاوة الإصدار
12,395,195,694	12,395,195,694	21	الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير"
5,747,606,809	5,310,665,031	22	الأرباح المحتجزة و المدورة
21,775,940,592	21,338,998,814		مجموع حقوق الملكية
9,170,879,827	9,159,025,542	23	حقوق الأقلية
30,946,820,419	30,498,024,356		مجموع حقوق الملكية وحقوق الأقلية
			الالتزامات
			الالتزامات غير المتداولة
357,772,483	278,438,350	24	توزيعات أرباح باقي الشركاء موجلة الدفع
357,772,483	278,438,350		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
984,706,387	1,064,867,095	25	الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى
197,982,319	163,797,466		توزيعات مستحقة الدفع لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية
209,684,883	209,684,883	26	ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة
1,392,373,589	1,438,349,444		مجموع الالتزامات المتداولة
1,750,146,072	1,716,787,794		مجموع الالتزامات
32,696,966,491	32,214,812,150		مجموع حقوق الملكية و حقوق الأقلية و الالتزامات

رئيس مجلس الإدارة

المهندس الدكتور عثمان عاندي

المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2018

2018	2017	الإيضاح	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
ل.س	ل.س		صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب والرسوم
778,795,044	776,240,355		<u>تعديلات عن :</u>
			خسائر استثمارات زنوبيا
			أرباح بيع موجودات ثابتة
247,643,282	62,129,131	10	الاستهلاك
1,026,438,326	838,369,486		
(147,314,542)	(4,135,900)		النقص (الزيادة) في الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى
17,128,562	(42,405,374)		النقص (الزيادة) في المخزون
0	0		النقص (الزيادة) في التأمينات
(48,468,973)	(126,203,922)		النقص (الزيادة) في ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة
(80,160,708)	279,097,472		الزيادة (النقص) في الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى
0	0		الزيادة (النقص) في ذمم مستحقة لإطراف ذات علاقة
767,622,665	944,721,762		النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية
(88,613,372)	(89,229,647)		الضرائب والرسوم المدفوعة
679,009,293	855,492,115		صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
			<u>التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية</u>
(270,428,904)	(236,296,141)		شراء ممتلكات و معدات و تجهيزات
0	0		بيع موجودات ثابتة
(270,428,904)	(236,296,141)		صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
			<u>التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية</u>
(59,565,147)	(87,670,040)		التوزيعات المسددة لحاملي أسهم الشركة العربية السورية للمنشات السياحية
(68,301,476)	(31,793,453)		التوزيعات المسددة للبلديات
(127,866,623)	(119,463,493)		صافي التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
280,713,766	499,732,481		صافي الزيادة (النقص) في النقدية و مايعادلها
1,460,378,155	960,645,674		النقدية و مايعادلها في أول الفترة
1,741,091,921	1,460,378,155		النقدية و مايعادلها في آخر الفترة



المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

قائمة التغير في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في 2018-12-31

الإجمالي	حقوق الأقلية	حقوق الملكية لحاملي الأسهم في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	الاحتياطي الخاص " فائض إعادة التقدير "	الاحتياطي الاختياري	الاحتياطي الإجباري	الأرباح المؤجلة التوزيع والمدة	علاوة الإصدار	راس المال	
29,948,414,104	9,039,705,875	20,908,708,229	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	4,880,374,446	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 1-1-2017
687,010,708	162,970,123	524,040,585				524,040,585			ربح الفترة
(137,400,456)	(43,650,456)	(93,750,000)				(93,750,000)			التوزيعات
30,498,024,356	9,159,025,542	21,338,998,814	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	5,310,665,031	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 2017-12-31
30,498,024,356	9,159,025,542	21,338,998,814	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	5,310,665,031	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 1-1-2018
690,181,672	159,489,894	530,691,778				530,691,778			ربح الفترة
(241,385,609)	(147,635,609)	(93,750,000)				(93,750,000)			التوزيعات
30,946,820,419	9,170,879,827	21,775,940,592	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	5,747,606,809	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 2018-12-31



المدير التنفيذي

[Signature]

المدير المالي

[Signature]

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

إيضاحات على البيانات المالية الموحدة بتاريخ 31 كانون الأول 2018

1- النشاطات:

تأسست الشركة العربية السورية للمنشات السياحية شركة مساهمة مغفلة بموجب القانون /56/ لعام 1977، وهي أول شركة مساهمة مغفلة أحدثت بعد التأميم في كل من عام 1961 وعام 1964 وقامت بطرح أسهمها للاكتتاب العام للمواطنين للمساهمة بها ، و تهدف الشركة بموجب قانون تأسيسها إلى تنمية و تنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في القطر العربي السوري عن طريق شراء و تملك و إدارة و استثمار كافة المنشآت السياحية بمختلف أنواعها سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها، ولقد ساهمت في عدة شركات نوعية تخصصية في مراكز محافظات القطر للقيام بنفس الأغراض كما ساهمت في شركات تخصصية لإدارة الفنادق واستثمارها وتصنيع الأطعمة وتقديم جميع الخدمات الفندقية في هذه المنشآت وغيرها كما أسست وساهمت شركة الشام للسياحة لغرض تنشيط و تسويق سورية في أنحاء العالم و تشجيع السواح العرب و الأجانب على زيارة سورية كما قامت شركة الشام للسياحة بشراء أسطول من وسائل النقل الافرادية و الجماعية لنقل السواح ، كما أسست وساهمت في شركة متخصصة بإشادة و بناء وتجهيز المنشآت السياحية لصيانة منشآت الشركة و فنادقها وفق أفضلأوجه الفنية ، كل ذلك بهدف تحقيق التكامل في خدمات الشركات النوعية التي تساهم بها أو تقوم بإدارتها و / أو تسويقها و تقديم أفضل مايمكن من الخدمات للصناعة السياحية في سورية . ويبين الجدول التالي النسب المئوية لمملكية هذه "الشركة" في تلك الشركات:

النسبة	الشركة	الوصف
المئوية	للمساهمة	
60%	شركة الشام للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	شركة مساهمة تأسست عام 1978، ونشاطها الرئيسي هو شراء و استثمار وتملك العقارات و بناؤها و تجهيزها وإدارتها لكل الفنادق والمطاعم والدور المفروشة وغيرها، وهي تمتلك مجمع وفندق الشام في الجمهورية العربية السورية.
60%	شركة اللاذقية للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	شركة مساهمة مغفلة تأسست عام 1979 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز واستثمار مجمع الشاطئ الأزرق و المنشآت السياحية القائمة و الممكن إقامتها على العقارات الجارية بملكية بلدية اللاذقية و غيرها.
68%	شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	شركة مساهمة تأسست عام 1986 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز فندق الفرات في محافظة دير الزور وكذلك المنشآت السياحية الأخرى التي يمكن إقامتها في الجمهورية العربية السورية. الفندق مغلق حالياً نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد وقد تعرض الفندق لأضرار وتم عمل الإجراءات اللازمة قانوناً لحفظ حقوق الشركة ولا يمكن التأكد من حجم الأضرار حالياً لعدم استقرار الأوضاع في تلك المنطقة، وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة
67%	شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	شركة مساهمة تأسست عام 1986 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز فندق صافيتا و المنشآت السياحية الأخرى التي يمكن إقامتها في الجمهورية العربية السورية.

شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز واستثمار فندق بصرى الشام وغيره من المشاريع السياحية في جميع محافظات القطر.الفندق حالياً مغلق نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد ولايمكن لموظفي وممثلي الشركة من زيارة الفندق حالياًلوقوف على حالة الفندق حالياً، وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة.	67%	شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة
شركة مساهمة تأسست عام 1989، ونشاطها الرئيسي إنشاء وتنفيذ وصيانة المنشات الفندقية والسياحية. قامت الشركة في عام 2015 باستعادة حصة الشريك التخصصي، والبالغة 47.5% بالقيمة الاسمية عند التأسيس التي ساهم بها الشريك التخصصي بدفعها عند اكتتابه باسم الشركة و ذلك وفقاً لاتفاقية دخوله كشريك تخصصي في شركة الشام للمنشات الفندقية والسياحية لغرض المساهمة في توفير وإعداد الخدمات لها و تأهيل الكوادر و رؤساء الأقسام فيها، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية بين الشركة العربية السورية للمنشات السياحية و الشركات التي تساهم بها أو تقوم بتوفير خدماتها لها .	99.7%	شركة الشام للمنشات الفندقية والسياحية المساهمة المغفلة
شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي إدارة الفنادق والمنشات السياحية وإعداد وتأهيل الكوادر الإدارية و الفنية لكافة مستويات الإدارة الفندقية وتأسيس و إنشاء وإشادة مؤسسات ووحدات لتصنيع وتوضيب مختلف المأكولات و المشروبات و الأغذية و المواد المستعملة و المستهلكة في الفنادق و المنشات السياحية وإطعام الطائرات . في عام 2015 قامت الشركة العربية السورية للمنشات السياحية باستعادة حصة الشريك التخصصي ،والبالغة 48% مقابل تسديد القيمة الاسمية التي كان قد ساهم وسدها عند التأسيس ودفعها عند اكتتابه باسم الشركة و ذلك وفقاً لاتفاقية مساهمته في شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية كشريك تخصصي وشريطة أن يعيدها مقابل تسديد المبلغ الأصلي المسدد عند الاكتتاب فور اكتفاء الشركة الذاتي بالتأهيل وخدمات إعدادها ، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشات السياحية بين الشركة العربية السورية للمنشات السياحية و الشركات التخصصية التي تساهم بها.	99.9%	شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشات السياحية المساهمة المغفلة
شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي توفير الخدمات السياحية ووسائل النقل الافرادية و الجماعية للوافدين للقطر واستقطاب المجموعات السياحية الأجنبية وتقوم باستقطاب المجموعات السياحية الأجنبية و تقوم بتشجيع السياحة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية	99.7%	شركة الشام للسياحة المساهمة المغفلة (شامتور)

السورية. في عام 2010 قامت الشركة العربية السورية للمنشات السياحية بشراء حصة الشريك التخصصي، والبالغة 47.5% مقابل القيمة الأصلية التي قام الشريك التخصصي بتسديدها قبل أكثر من عشرة سنوات عند اكتتابه باسم الشركة وذلك وفقاً لاتفاقية مساهمته لتحقيق الإعداد والتأهيل لشركة الشام للسياحة "شامتور" وكوادرها ويعيدها بالمبلغ المسدد عند الاكتتاب فور الاكتفاء الذاتي للشركة، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام للسياحة "شامتور" بين الشركة العربية السورية للمنشات السياحية وشركاتها التخصصية التي تساهم بها.

شركة مساهمة تأسست عام 1991، ونشاطها الرئيسي شراء وتملك وبيع وإدارة واستثمار كافة المنشآت بمختلف أنواعها سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها وتمتلك حالياً فندق بادية الشام في محافظة دير الزور الفندق مغلق حالياً نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد وقد تعرض الفندق لأضرار وتم عمل الإجراءات اللازمة قانوناً لحفظ حقوق الشركة، ولا يمكن التأكد من حجم الأضرار حالياً لعدم استقرار الأوضاع في تلك المنطقة، وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة.

شركة مساهمة تأسست عام 1979، ونشاطها الرئيسي هو تملك وإنجاز فندق في حماة (إفامية الشام) ومنشات سياحية أخرى ضمن حدود محافظة حماة في الجمهورية العربية السورية.

شركة مساهمة تأسست عام 1994، ونشاطها الرئيسي هو إقامة فندق على أرض تمتلكها في محافظة حلب في الجمهورية العربية السورية.

شركة محدودة المسؤولية تأسست ما بين كل من شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشات السياحية بنسبة 40%، وشركة الشام للسياحة بنسبة 40% وشركة البروج للأوراق المالية (أبو ظبي) بنسبة 20%، وغاياتها ممارسة أعمال الوساطة والاستشارات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية.. ووجهت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية إلى سوق دمشق للأوراق المالية بكتابها رقم 1181/ف.و تاريخ 2014/10/13 موافقتها على مباشرة الشركة لأعمالها ضمن شركات الوساطة لسوق دمشق للأوراق المالية وموافقتها على اسم المفوض بالتوقيع والتصويت عنها في الانتخابات الذي قام بالانتخاب أصولاً وكان لصوته اثر في صحة انتخابات مجلس إدارة السوق. وفي كل عام تقوم إدارة السوق بدعوة الشركة للمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة للسوق.

شركة الفرات للفنادق والسياحة 99.5%
المساهمة المغفلة

شركة حماة للفنادق والسياحة 60%
المساهمة المغفلة

واحة الشهباء 100%

شركة الشام للأوراق المالية 80%
- محدودة المسؤولية -
نسبة السيطرة

2- ملخص عن السياسات المحاسبية الهامة :

أساس الإعداد :

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس الكلفة الأصلية، ماعدا فيما يتعلق بالمتلكات والاستثمارات المحتفظ بها للبيع، وفقاً للمحتاج المالي و المحاسبي للشركة المصدق من جميع السلطات السورية المختصة والمعايير الدولية فيتم تقديرها على أساس القيمة العادلة " السوقية ". ويتم تقديم البيانات المالية الموحدة بالليرات السورية.

التزام البيانات:

يتم إعداد البيانات المالية وفق المعايير الصادرة أو المعتمدة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتأويلاتها الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية، وما يسري من متطلبات قانون احداثها وقانون الشركات في الجمهورية العربية السورية.

أساس التوحيد :

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها موقوفة بتاريخ 31 كانون الأول من العام المالي . ويتم إعداد البيانات المالية للشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها "الشركة" لنفس العام المالي لبيانات "الشركة" ، وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

إن جميع الأرصدة ضمن المجموعة، وكذلك المعاملات، والدخل والمصاريف والأرباح والخسائر الناجمة عن المعاملات ضمن المجموعة والمُعترف بها في الأصول، يتم تصفيتهما بالكامل. ويتم احتساب حصة الأقلية في النتائج الصافية للشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها الموحدة وكذلك حصة الأقلية في ملكية الشركات النوعية التخصيصية الموحدة وتُعرض على نحو منفصل في البيانات المالية الموحدة. وتعتبر الشركات النوعية التخصيصية موحدة بالكامل منذ تاريخ التملك .

تمثل حصة الأقلية الجزء من الأرباح أو الخسائر والأصول الصافية في الشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها الشركة ، غير المملوكة من قبل المجموعة، ويتم تمثيلها على نحو منفصل في قائمة الدخل وضمن الحصة في الميزانية العمومية الموحدة، منفصلة عن حصة المساهمة في "الشركة".

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم اعتمادها :

العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالليرات السورية، وهي العملة الوظيفية للشركة وكذلك العملة المعتمدة في عرض بياناتها . وتقرر كل شركة عملتها الوظيفية والمعتمدة في عروضها، وتقاس البنود المشمولة في البيانات المالية لكل فرع باستخدام تلك العملة الوظيفية.

ويتم تحويل العمليات بالعملة الأجنبية إلى الليرات السورية وفق السعر المحدد من قبل السلطات النقدية و الحكومية السورية بتاريخ العملية أو تاريخ إعداد القوائم المالية حسب طبيعة العملية ، إضافة إلى ذلك، نص قانون إحداث الشركة على انه يحق للشركة استيفاء رسوم خدماتها بالعملات الأجنبية و فتح حسابات في المصارف لهذه الغاية و تستخدم تلك الواردات لتغطية احتياجات الشركة من المستوردات والخدمات المتوجبة بالعملات الأجنبية، و الرصيد يسجل بما يقابله من العملات السورية وفق الأسعار المحددة من قبل السلطات النقدية و الحكومية السورية .

وقد تغير سعر صرف الدولار الأمريكي منذ تاريخ إنشاء الشركة و حتى تاريخه من 3.80 ل.س حتى أصبح مايقارب 500 ل.س. و السعر الرسمي للدولار الأمريكي الواحد : 436.50 ل.س. في 31 كانون الأول 2018 (436.50 ل.س. في 2017).

و السعر الرسمي لليورو الواحد : 498.65 ل.س. في 31 كانون الأول 2018 (520.55 ل.س. في 2017).

2- ملخص عن السياسات المحاسبية الهامة (تمة):

الممتلكات والمعدات والتجهيزات

يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات ، والمعدات والتجهيزات ، بالتكلفة ، ناقص مجمع الاهتلاك ومجمع انخفاض قيمة الأصول. وتتضمن هذه التكاليف تكلفة استبدال جزء من هذه الأصول والتجهيزات في حال تحققت معايير الاعتراف بهذا الاستبدال كأصل. ويُعاد النظر بالقيم المسجلة للممتلكات، والمعدات والتجهيزات على أنها ممتلكات معرضة لانخفاض القيمة عندما تشير أحداث أو تغييرات في الظروف على أن المبلغ المرحّل قد يكون غير قابل للاسترداد.

وبعد الاعتراف الأولي حسب التكلفة ، يتم ترحيل قيم الممتلكات بعد إعادة تقييمها بما يوازي القيمة العادلة بتاريخ إجراء إعادة التقييم، مطروحاً منه مخصصات الاهتلاك المتراكمة اللاحقة في الممتلكات أو أية خسائر ناجمة عن انخفاض القيمة المتراكم. ويتم احتساب الاهتلاك وفق طريقة القسط الثابت .

وبموجب احكام الفقرة (د) من المادة 19 من النظام المحاسبي للشركة المصدق اصولاً والصادر ضمن احكام القانون /56/ لعام 1977 فان تقييم الاصول للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشركة يتم سنوياً و تسجل " فروقات التقييم " في الميزانية العمومية لكل منها في جهة، وبحساب الاستثمارات و المساهمات وذلك في ميزانية الشركة من جهة اخرى و كما يلي :

في طرف الاصول: زيادة او نقصان التوظيفات و المساهمات في الشركات النوعية و هذه الشركات .

في طرف حقوق الملكية : الاحتياطي الخاص لاعادة التقييم " فائض اعادة التقدير " وفقاً لاحكام الفقرة (د) من المادة / 19 / من النظام المحاسبي للشركة ، وتقرر الهيئة العامة العادية للشركة استعمال هذا الاحتياطي علماً بان تسمية هذا الاحتياطي (بالاحتياطي الخاص) ملحوظة حرفياً في النظام المحاسبي للشركة " البند خامساً حساب النتائج ، الزمرة /54/ حساب التوزيع، احتياطات الدورة /542/ ، والذي يتفرع عنها حساب الاحتياطي الخاص(5422) .

علماً بان اخر تقييم للاصول الفندقية للشركة و شركاتها النوعية التي تساهم بها تم في بداية عام 1997 ثم اجرت الشركة والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها اعادة للتقويم سنوياً وفق احكام النظام الاساسي و المالي و المحاسبي بعد ذلك دون ان تؤدي الى اي زيادة في اسعار الاصول ، لذا تقوم " الشركة " والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها باجراء جرد فعلي سنوياً، ويتم تقدير قيمة الاصول الفندقية دون تعديل، باستثناء الاهتلاكات القانونية.

وقد تم تقييم الاصول الفندقية في ذلك الحين وفق الاسس التالية :

1- تم تقييم الاصول من قبل لجان فنية تضم ذوو خبرة ودراية في الشؤون العقارية و السياحية و الاقتصادية .

2- تم اعتماد الاسعار الراجحة في السوق مع الاخذ بعين الاعتبار :

- درجة تصنيف الفنادق .
- اسعار العقارات المشابهة .
- مواقع الفنادق .
- الوضع الفني للفنادق .
- تكاليف المشاريع المماثلة و المقرر تنفيذها.

وقد تم إعادة تقييم الأصول في نهاية عام 2009 وقد تم تكليف مهندسين خبراء مستقلين معتمدين من قبل وزارة العدل لتقييم منشاتها ومن ثم عرضها للمصادقة عليها من قبل مفتشي حسابات معتمدين من قبل وزارة المالية ، وقد تم تسجيل الفروقات الناتجة عن إعادة التقدير ضمن الاحتياطي الخاص والذي هو عبارة عن " فائض إعادة التقدير " .

وأي فائض في " إعادة التقدير " يتم تسجيله في حسابي بموجب النظام المالي و المحاسبي كما بينا أعلاه بالاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" المسجل ضمن حقوق الملكية في الميزانية العمومية، إلا إذا كان ذلك يناقض انخفاض إعادة التقييم للأصول ذاتها المعترف بها سابقاً ضمن "الخسائر"، وفي هذه الحالة يُعترف بالزيادة في قائمة الدخل . وأي عجز في إعادة التقييم يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر، إلا في حال كون العجز يوازن على نحو مباشر أي فائض سابق على الأصول ذاتها، عندها يقوم مباشرة بموازنة هذا الفائض في فائض إعادة التقدير .

إضافة إلى ذلك، تتم تصفية قيمة الاهتلاك المتراكم بتاريخ إجراء إعادة التقييم مقابل إجمالي القيمة المرحلة للأصول ويُعاد التصريح عن المبلغ الصافي للأصول إلى المبلغ المعاد تقييمه. في حال التصرف بهذه الأصول أو بيعها، يتم تحويل أي مبلغ في فائض إعادة تقييم يتعلق بأصول معينة تم بيعها أو التصرف بها إلى "الأرباح". ويُغى الاعتراف بأي أصل فور التصرف بها، أو عندما لا يُتوقع أن يحقق استخدامها أو التصرف بها أية أرباح اقتصادية في المستقبل. وأي ربح أو خسارة ينجم عن إلغاء الاعتراف بهذه الأصول (محسوبة على أساس الفرق بين صافي الأرباح المتأثية عن التصرف بالأصول المذكورة وقيمتها المرحلة)، تُشمل في قائمة الدخل في العام الذي يُغى فيه الاعتراف بهذه الأصول.

وتتم مراجعة القيم المتبقية للأصول مُدّد صلاحيتها وأساليب اهتلاكها، ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً، وذلك في نهاية كل سنة مالية.

يتم احتساب الاهتلاك على أساس النسبة الثابتة منسوبة إلى مدة العمر الإنتاجي التقديري للأصول.

ولقد حدد اهتلاك المباني بمائة عام على أساس هذه المباني معدة لاستثمارها في الصناعة السياحية و من المتوجب المحافظة على درجتها و تأمين الراحة و الطمأنينة لزبائننا لذا تقوم الشركة دورياً بتجديد كامل للمنشات ، إضافة إلى الصيانات الدورية بحيث تبقى هذه المنشآت بعد عشرات السنين و كأنها في حالتها التي كانت عليها عند إنشائها إن لم تكن أفضل. إذ يجري عليها سنوياً تحسينات و تجديدات و إضافات لكي تتماشى مع تطور الخدمات و النظم الفندقية.

ولا يتم احتساب اهتلاك المشاريع التي هي قيد الإنشاء، إلى أن تُستكمل الأصول المتعلقة بها ويتم تشغيلها.

الاستثمارات المحتفظ بها للبيع

يتم الاعتراف بالاستثمارات المحتفظ بها للبيع أو يُغى الاعتراف بها، عندما تصبح "الشركة" طرفاً في الأحكام التعاقدية لوثيقة ما، أو عندما لا تعود طرفاً في هذه الأحكام.

يتم التسجيل الأولي للاستثمارات الجاهزة للبيع بموجب قيمتها العادلة. بعد الاعتراف الأولي، تُقاس الأصول المالية الجاهزة للبيع بموجب قيمتها العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر كعنصر منفصل في المساهمة إلى أن يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار أو إلى أن يُصرَح الاستثمار بأنه عديم القيمة، وفي هذه الحالة فإن الأرباح أو الخسائر التراكمية المصرح عنها سابقاً في الاستثمار ، يتم تضمينها في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الأصول

تقدّر "الشركة" بتاريخ كل تقرير فيما إذا كان هناك ما يشير إلى أن أصلاً ما قد أصابه ما يشير إلى تعرضه لانخفاض في القيمة . فإذا وجدت مثل هذه المؤشرات ، أو إذا تطلب الأمر إجراء اختبار انخفاض قيمة سنوي، تقوم "الشركة" بإجراء تقدير للقيمة القابلة للاسترداد للأصل المذكور. وقيمة الأصل القابلة للاسترداد هي أعلى من القيمة العادلة " السوقية " لأصل ما أو لوحدة توليد نقد، مطروحاً منها تكاليف البيع والقيمة المستعملة، ويتم تحديدها للأصل بمفرده، إلا إذا لم يكن الأصل يولد تدفقاً نقدياً مستقلاً على نحو كبير عن التدفق المتأتي من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى. وعندما يتجاوز المبلغ المرحّل لأصل ما قيمته القابلة للاسترداد، يُعتبر هذا الأصل معرض لانخفاض القيمة . ويتم تخفيض قيمته إلى قيمته القابلة للاسترداد. وعند تقدير القيمة المستعملة ، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضرائب والتي تعكس تقديرات السوق للقيمة الحالية للنقد والمخاطر التي تخص ذلك الأصل تحديداً. ويتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن الانخفاض في العمليات المستمرة في قائمة الدخل في الفئات التي تتسجم مع وظيفة الأصل المعرض للانخفاض.

ويتم إجراء تقدير، في موعد كل تقرير مالي ، فيما إذا وجد ما يشير إلى أن الخسائر الناجمة عن الانخفاض المعترف به ربما لم تعد موجودة أو أنها تراجعت. وفي حال وجود هذه الإشارة، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد. ويتم عكس الانخفاض المعترف به سابقاً فقط في حالة وجود تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد، وذلك اعتباراً من الاعتراف الأخير بالخسائر الناجمة عن الانخفاض. ولا يمكن لهذا المبلغ المضاف أن يتجاوز المبلغ المرحّل الذي كان سيتم تقييمه، صافياً من الاهتلاك، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر ناجمة عن انخفاض هذا الأصل في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بهذا العكس إما في "الأرباح" أو في "الخسائر" إلا إذا كان هذا الأصل مسجلاً بقيمة مُعاد تقييمها، وفي هذه الحالة تُعامل عملية العكس على أنها زيادة على قيمة إعادة التقييم. بعد القيام بهذا العكس، يتم ضبط نفقات الاهتلاك على الفترات القادمة لتوزيع قيمة الأصل المرحلة المعدلة، مطروحاً منه أية قيمة متبقية مقدرة وذلك على نحو نظامي طوال فترة الصلاحية المتبقية.

الجرد والمخزون:

يتم التصريح عن الجرد السنوي في نهاية كل عام بالتكلفة الدفترية أوصافي القيمة القابلة للتحقق وعلى أساس المتوسط المتحرك ، وذلك وفق الأحكام المالية والمحاسبية للشركة والتي تتوافق مع المعايير الدولية . والتكاليف هي تلك المصاريف الناجمة عن تحقيق كل مُنتج لموقعه ووضع الحالين، وتقوم صافي القيمة القابلة للتحقق على سعر البيع التقديري مطروحاً منه أية تكاليف أخرى متوقع وقوعها لدى التصرف بالأصل.

الذمم المدينة والنفقات المدفوعة مقدّماً

يتم التصريح عن الذمم المدينة بقيمة الفاتورة الأصلية مطروحاً منه مخصّص عن أية مبالغ غير قابلة للتحصيل. ويجرى تقدير الديون المشكوك فيها عندما لا يكون تحصيل كامل المبلغ ممكناً. وتُسطب الديون الغير قابلة للتحصيل عندما يتم تحديدها.

النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل من النقد الجاهز في الصندوق، والأرصدة المصرفية، والودائع قصيرة الأجل ذات استحقاق أصلي يبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

الذمم الدائنة والاستحقاقات

يتم الاعتراف بالالتزامات للمبالغ المتوجب دفعها في المستقبل مقابل مواد أو خدمات تمّ تقديمها للشركة، سواء أكانت أتم استلام الفاتورة من قبل المورد أم لا.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون للشركة التزام ما (قانوني أو نافع) ناجم عن أحداث سابقة، وتكون تكاليف تسوية هذا الالتزام، في آن واحد، ممكنة وقابلة للقياس على نحو موثوق.

الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات المتأتية عن تقديم الخدمات عندما تكون نتائج المعاملات ممكن تقديرها على نحو موثوق، وذلك بالعودة إلى المرحلة المنجزة من المعاملة بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم الاعتراف بإيرادات الفندق عند تقديمه لخدمات أو بيعه للطعام والشراب. ويتم الاعتراف بالإيرادات التعاقدية عندما يتم تقديم خدمات إلى الزبائن. ويمثل دخل الإدارة الدخل الناتج عن الفنادق والمنشات التي تديرها "الشركة" ولكن لا تملكها، ويتم الاعتراف بها بناء على اتفاق مع مالكي هذه الفنادق والمنشات. ويتم الاعتراف بإيراد السهم المالي عندما يتوفر حق استلام إيرادات الأسهم المالية. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد عند استحقاق هذه الفوائد.

تكاليف الاقتراض

يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض، عند وقوعها، كبند من بنود النفقات.

ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل البالغة /88,613,372/ المسددة اصولاً ، ضريبة دخل من رقم أعمال الفنادق عن دورة عام 2018 وذلك بناء على أحكام الفقرة /أ/ من المادة /6/ من المرسوم التشريعي رقم 51 تاريخ 2006/10/1. مع الإشارة بان "الشركة" معفاة من ضرائب الشركات عن أعمالها الفندقية في الجمهورية العربية السورية، بما يتوافق مع قانون أحداث الشركة و قرارات المجلس الأعلى للسياحة وآراء الجمعية العمومية في مجلس الدولة و الأحكام المبرمة الصادرة عن محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة . ولتلافي العقوبات المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006، سددت الشركة هذه الضريبة الجديدة المفروضة بالمرسوم التشريعي مع التحفظ نظراً لتمسك الشركة بالإعفاء الممنوح لها بموجب أحكام القانون /56/ لعام 1977 و قرارات المجلس الأعلى للسياحة وآراء الجمعية العمومية في مجلس الدولة و الأحكام المبرمة الصادرة عن محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة محتفظين بحقنا باسترداد ما جرى تسديده اصولاً.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية التي تؤثر وبشكل خاص على الحركة السياحية و تدفق السياح وانعكاس ذلك على قدرة الشركة بالاستمرار في العمل وذلك وفق ماأشار إليه مبدأ الاستمرارية ،وقد خلصت الإدارة على أنه وعلى الرغم من هذه الظروف وعلى الرغم من حالة عدم التأكد و الاستقرار إلا أن الشركة و في حدود إمكانياتها وأنشطتها الحالية والظروف و المتغيرات الراهنة قادرة على الاستمرار بالعمل في الفترة المنظورة وفي حدود عدم حدوث أي متغيرات جوهرية من الممكن أن تؤثر على قدرتها في الاستمرار .

القيم العادلة

إن القيمة العادلة لبنود الممتلكات و المعدات هي قيمها السوقية المحددة بالتقييم، وهي عادة القيمة السوقية المحددة ضمن إطار مفهوم السوق النشط، وان تكرار التقييم يعتمد على مدى التغير في بنود الممتلكات و المعدات التي يجري إعادةتقييمها. بالنسبة للاستثمارات التي لا يوجد لها أسعار سوقية ، يتم تحديد القيمة العادلة بالعودة إلى قيمة الاستثمارات المشابهة في السوق، أو بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المتوقعة.

3- الإيرادات التشغيلية

	2018	2017
إيرادات الفنادق	3,111,962,425	3,099,260,722
إيرادات الإدارة	84,327,868	64,288,524
إيرادات المقاولات	236,172,234	206,864,445
إيرادات الشام للسياحة	6,689,585	1,100,000
إيرادات أخرى	142,703,321	262,402,518
مجموع الإيرادات التشغيلية	3,581,855,433	3,633,916,209

4- مصاريف تشغيلية :

	2018	2017
مصاريف الفنادق	2,269,088,762	2,553,054,007
مصاريف شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشات السياحية	10,702,198	26,411,767
مصاريف شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية	228,282,876	200,727,062
مصاريف شركة الشام للسياحة " شامتور "	34,060,248	2,222,249
مصاريف شركة الشام للأوراق المالية	745,759	958,445
مجموع المصاريف التشغيلية	2,542,879,843	2,783,373,530

5- المصروفات الإدارية:

	2018	2017
مصروف استهلاك	247,643,282	62,129,131
مختلفة	12,141,264	11,705,193
تعويض أعضاء مجالس الإدارة	396,000	468,000
مجموع المصروفات الإدارية	<u>260,180,546</u>	<u>74,302,324</u>

6- الضرائب والرسوم:

	2018	2017
ضرائب ورسوم	88,613,372	89,229,647
مجموع الضرائب والرسوم	<u>88,613,372</u>	<u>89,229,647</u>

7- حصة حاملي أسهم شركة المنشآت من الأرباح :

2018	2017	المنشأة		
حصة حاملي أسهم شركة المنشآت	الأرباح السنوية	حصة حاملي أسهم شركة المنشآت	الأرباح السنوية	
121,982,798	203,304,663	105,550,490	175,917,484	شركة الشام للفنادق و السياحة
174,280,606	290,467,677	127,941,467	213,235,778	شركة اللاذقية للفنادق و السياحة
10,062,520	16,770,866	11,889,851	19,816,418	شركة حماة للفنادق و السياحة
(4,007,853)	(4,027,993)	(3,630,740)	(3,648,985)	شركة الفرات للفنادق و السياحة
(5,668,769)	(8,336,425)	(5,052,361)	(7,429,942)	شركة دير الزور للمنشآت الفندقية و السياحية
4,500,751	6,717,539	5,026,258	7,501,878	شركة صافيتا للمنشآت الفندقية و السياحية
(92,398,456)	(137,908,144)	(2,091,365)	(3,121,440)	شركة بصرى الشام للمنشآت الفندقية و السياحية
348,539,230	348,888,118	289,191,542	289,481,023	شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشآت السياحية
9,325,353	9,353,413	8,249,708	8,274,532	شركة الشام للمنشآت الفندقية و السياحية
(23,535,138)	(23,605,956)	(1,081,072)	(1,084,325)	شركة الشام للسياحة
543,081,042	701,623,758	535,993,778	698,942,421	الاجمالي

مصاريف وإيرادات الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

إيرادات مصرفية للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

نفقات الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

استهلاك أثاث الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

(12,141,264)	(11,705,193)
(200,000)	(200,000)
(48,000)	(48,000)
530,691,778	524,040,585

80% من أرباح شركة الشام للأوراق المالية و البالغة 3,788,706/ل.س متضمنة ضمن نتائج كل من شركتي الشام للسياحة "شامتور" وشركة الشام لإدارة الفنادق و المنشآت السياحية " الشام للفنادق" وبالتالي هي متضمنة في حصة شركة المنشآت من نتائج هاتين الشركتين، مع التنويه بأن شركة الشام للأوراق المالية تأسست عام 2009.

شركة الشام للأوراق المالية

8- حصة الأقلية :

2018		2017		المنشأة
حصة الأقلية	الأرباح السنوية	حصة الأقلية	الأرباح السنوية	
81,321,865	203,304,663	70,366,994	175,917,484	شركة الشام للفنادق و السياحة
116,187,071	290,467,677	85,294,311	213,235,778	شركة اللاذقية للفنادق و السياحة
6,708,346	16,770,866	7,926,567	19,816,418	شركة حماة للفنادق و السياحة
(20,140)	(4,027,993)	(18,245)	(3,648,985)	شركة الفرات للفنادق و السياحة
(2,667,656)	(8,336,425)	(2,377,581)	(7,429,942)	شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية
2,216,788	6,717,539	2,475,620	7,501,878	شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية
(45,509,688)	(137,908,144)	(1,030,075)	(3,121,440)	شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية و السياحية
348,888	348,888,118	289,481	289,481,023	شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية
28,060	9,353,413	24,824	8,274,532	شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية
(70,818)	(23,605,956)	(3,253)	(1,084,325)	شركة الشام للسياحة
947,178	4,735,884	21,481	107,406	شركة الشام للأوراق المالية *
159,489,894	706,359,642	162,970,123	699,049,827	الإجمالي

إن حصة الأقلية من أرباح شركة الشام للأوراق المالية و البالغة 947,178/ل.س هي 20% نصيب شركة البروج للأوراق المالية والموضحة أعلاه ، وباقي حصة الأقلية من الأرباح متضمنة ضمن حصصهم في كل من شركة الشام للسياحة " شامتور " وشركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية " الشام للفنادق " .

*شركة الشام للأوراق المالية

9- ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم ربح حامل السهم في الشركة العربية السورية للمنشات السياحية على الوسطي السنوي المرجح لعدد الأسهم المطروحة لتاريخه والبالغ 62,500,000 سهم وذلك بعد تنفيذ قرار الهيئة العامة تاريخ 2001/10/21 والمصدق عليه من قبل وزارة التموين و التجارة الخارجية في ذلك الحين (والتي أصبحت الآن وزارة الاقتصاد والتجارة) تحت رقم 2596 تاريخ 2001/11/6 ، وقد قضى القرار بتجزئة كل من أسهم الشركة إلى 5 أسهم وبحيث تصبح القيمة الاسمية للسهم 10 ل.س بدلاً عن 50 ل.س ويصبح عدد الأسهم / 62,500,000 / سهم بدلاً عن / 12,500,000 / سهم موزع على / 50,000,000 / سهم ممتاز و / 12,500,000 / سهم عادي ، وقد أصدرت هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بعد تنفيذ التجزئة شهادة تسجيل جديدة للشركة وفق عدد الأسهم الفعلي ، وفيما يلي البيانات المتعلقة بالأرباح و الأسهم والمستخدمه في حساب الربحية الأساسية للسهم :

	2018	2017
أرباح حامل السهم الشركة العربية السورية للمنشات السياحية	530,691,778	524,040,585
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام	62,500,000	62,500,000
ربحية السهم الأساسية	8.49 ل.س	8.38 ل.س

<u>10- الممتلكات والمعدات والتجهيزات</u>					
الأراضي	المباني	أثاث وتجهيزات	وسائط النقل	المجموع	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
9,481,891,450	18,469,287,216	1,653,308,243	759,195,164	30,363,682,073	القيمة المسجلة
		270,428,904		270,428,904	الإضافات
9,481,891,450	18,469,287,216	1,923,737,147	759,195,164	30,634,110,977	رصيد 2018-12-31
					مجمع الاهتلاك
		(403,409,729)	(710,935,644)	(1,363,479,592)	رصيد 2018-1-1
		(116,701,129)		(247,643,282)	مصرف الاهتلاك لعام 2018
					الاستبعادات
		(520,110,858)	(710,935,644)	(1,611,122,874)	رصيد 2018-12-31
					صافي القيمة الدفترية
9,481,891,450	18,220,152,997	1,249,898,514	48,259,520	29,000,202,481	رصيد 2017-12-31
9,481,891,450	18,089,210,844	1,403,626,289	48,259,520	29,022,988,103	رصيد 2018-12-31

11-الاستثمارات محتفظ بها للبيع:

	2018	2017
أسهم شركة عمريت	200,000	200,000
أسهم شركة ترانستور	100,000	100,000
أسهم شركة باب الفرج	500,000	500,000
مؤونة انخفاض قيمة أسهم ترانستور	(100,000)	(100,000)
	700,000	700,000

الاستثمارات المتاحة للبيع تمثل استثمارات في حقوق الملكية ، وباعتقاد الإدارة أن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات تعادل تكلفتها ، وقد ارتأت الإدارة إلغاء قيمة استثماراتها في شركة ترانستور كون هذه الشركة قيد التصفية حالياً و لا يوجد مؤشرات لا على الفترة التي يمكن أن تستغرقها عملية التصفية و لا على القيمة التي يمكن للشركة العربية السورية للمنشات السياحية أن تستردها مقابل استثمارها في هذه الشركة.

12-استثمارات أخرى:

	2018	2017
فروع محلات تجارية: هذا المبلغ يمثل قيمة محلات تجارية قامت الشركة بحيازتها من أجل إعادة استثمارها إما بإعادة تأهيلها كمرافق للفنادق أو بطرحها للاستثمار من قبل الغير.	110,000,000	110,000,000
	110,000,000	110,000,000

13-المخزون:

	2018	2017
مستودع المأكولات.	30,247,303	33,669,748
مستودع المشروبات .	10,965,425	12,687,636
المستودع العام و لوازم الزبائن والقضيات و الزجاجيات .	118,905,558	138,369,887
مستودع الصيانة وقطع التبدال وقطع غيار السيارات.	197,797,013	190,316,590
	357,915,299	375,043,861

14- الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى:

	2018	2017
الذمم التجارية	497,203,211	1,033,100,987
مؤونة ديون مشكوك فيها	(182,158,045)	(198,865,307)
صافي الذمم التجارية القابلة للتحقق	315,045,166	834,235,680
سلف موردين	297,703,132	139,211,235
سلف مسددة للدوائر المالية موقف تنفيذها	81,549,282	81,549,282
سلف مشتريات	6,534,506	2,804,506
تامين مدفوع مقدماً	3,674,845	3,265,935
حسابات مدينة مختلفة	527,661,926	23,787,677
	1,232,168,857	1,084,854,315

15- التامينات :

	2018	2017
مراب	5,140,000	5,140,000
هاتف وتلكس	58,054	58,054
كهرباء	21,000	21,000
مياه	1,697	1,697
	5,220,751	5,220,751

16- الصندوق و المصارف :

	2018	2017
أرصدة الصناديق	334,593,241	350,256,920
أرصدة المصارف	1,406,498,680	1,110,121,235
	1,741,091,921	1,460,378,155

17- رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع كما في 2018/12/31 /625,000,000/ ل.س موزع على 62,500,000 سهم منها 50,000,000 سهم ممتاز و 12,500,000 سهم عادي و بقيمة اسمية تبلغ 10 ل.س للسهم الواحد تنفيذاً لقرار الهيئة العامة والمصدق عليه من قبل وزارة التموين و التجارة الخارجية (التي أصبحت الآن وزارة الاقتصاد والتجارة) تحت رقم 2596 تاريخ 2001/11/6 ، وبهذا أصبح عدد الأسهم /62,500,000/ سهم بدلاً عن /12,500,000/ سهم منها /50,000,000/ سهم ممتاز و /12,500,000/ سهم عادي.

علماً بأن وزارة السياحة مساهم في الشركة اكتتبت ب 25% من أسهم الشركة عند تأسيسها ولكن لم تساهم في زيادات رأس المال الثامن والتاسع والعاشر أعوام 1989 و 1990 و 1991 وبهذا انخفضت نسبتها إلى 8% من أسهم الشركة، وتجاوباً مع المجلس الأعلى للسياحة والسلطات العليا وبناء على اقتراح لجنة وزارية مؤلفة من وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والسياحة ، طرحت تقريرها للمجلس الأعلى للسياحة الذي اقر باعتماد حل يقضي برفع رأسمال الشركة المخصص لوزارة السياحة ورفع رأسمال الشركة من /500/ مليون ليرة سورية إلى /625/ مليون ليرة سورية ، ولقد دعا مجلس الإدارة بجمع أعضائه بما في ذلك ممثلي وزارة السياحة فيه اللذين كانا في ذلك الحين معاوني وزير المالية السيدين فوزي عثمان وعدنان الساطي الهيئة العامة للمساهمين لهذه الغاية تجاوباً مع رغبات السلطات العليا والمجلس الأعلى للسياحة و اللجنة الوزارية .

وتعتبر أسهم رأس المال البالغ قيمتها /500/ مليون ليرة سورية والموزعة على عشرة ملايين سهم في حينه ، أسهم امتياز يتمتع أصحابها حصراً بأرباح الشركة المجمدة و المجدولة و الأرباح القابلة للتوزيع والمدورة التي لم توزع على المساهمين وأموالها والعائدة لأعوام 1996 وما قبل، والباقي أي /125/ مليون ليرة سورية أسهم عادية وعدل النظام الأساسي تبعاً لذلك (انظر المادة / 7 / من النظام الأساسي) .

ولقد أقرت الهيئة العامة للمساهمين التي تمثل بها أكثر من ثلاثة أرباع مساهمي الشركة بمن فيهم وزارة السياحة هذا التعديلاً لإجماع ولقد صادقت وزارة التموين و التجارة الداخلية على قرار الهيئة العامة بموجب قرارها رقم 1915 تاريخ 1996/7/25 ونشر بالجريدة الرسمية أصولاً .

وتم قطع الحسابات مابين الشركة ووزارة السياحة في الأعوام التي تلت هذا الاجتماع من قبل لجنة مؤلفة من مديرية الشؤون الإدارية و المالية و القانونية ومدير الاستثمار و محاسب الوزارة وفق ماتقدم وصادق على ذلك وزراء السياحة في حينه .

وان العلاقة مابين وزارة السياحة كمساهم و الشركة قد نظمها القانون /56/ لعام 1977 وقانون التجارة وخاصة المادة 98 فقرة 1/ التي تنص على " يتمتع جميع مساهمي الشركة بنفس الحقوق و يخضعون للالتزامات واحدة " ولقد قدمنا لرئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بكتاب ألحقناه بمذكرة توضح ما تقدم وسجل نسخة عنه في سوق دمشق للأوراق المالية تحت رقم 835 2009/11/22.

وتبلغ القيمة الدفترية لكل من السهم الممتاز و السهم العادي استناداً لقرارات الهيئات العامة العادية و الغير العادية والنظام الأساسي للشركة ولكل من عامي 2017 و 2018:

الشركة العربية السورية للمنشات السياحية

القيمة الدفترية للسهم عام 2017:

اسم الحساب	إجمالي حقوق الملكية	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
رأس المال	625,000,000	500,000,000	125,000,000
الاحتياطي الإجباري	312,500,000	250,000,000	62,500,000
الاحتياطي الاختياري	625,000,000	500,000,000	125,000,000
علاوة الإصدار	2,070,638,089	2,070,638,089	
الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير " لغاية عام 1996	10,239,302,976	10,239,302,976	
رصيد احتياطي توسع واستبدال	112,301,424	89,841,139	22,460,285
فرق الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير " بعد التقييم الذي جرى في 2009/12/31	2,043,591,294	1,634,873,035	408,718,259
الأرباح المدورة لغاية عام 1996 الخاصة بالأسهم الممتازة	64,833,796	64,833,796	
الأرباح المحتجزة والمدورة من عام 1997 والمستثمرة والمستخدمه في تمويل أحداث وإنشاء وتجهيز الشركات التي تساهم فيها الشركة	4,364,344,306	3,491,475,445	872,868,861
فرق حيازة حصص الشركاء التخصيصين في الشركات النوعية التخصيصية	881,486,929	705,189,543	176,297,386
مجموع حقوق الملكية	21,338,998,814	19,546,154,023	1,792,844,791
عدد الأسهم	62,500,000	50,000,000	12,500,000
القيمة الدفترية للسهم		391	143

• القيمة الدفترية للسهم عام 2018:

اسم الحساب	إجمالي حقوق الملكية	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
رأس المال	625,000,000	500,000,000	125,000,000
الاحتياطي الإجباري	312,500,000	250,000,000	62,500,000
الاحتياطي الاختياري	625,000,000	500,000,000	125,000,000
علاوة الإصدار	2,070,638,089	2,070,638,089	
الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير " لغاية عام 1996	10,239,302,976	10,239,302,976	
رصيد احتياطي توسع واستبدال	112,301,424	89,841,139	22,460,285
فرق الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير " بعد التقييم الذي جرى في 2009/12/31	2,043,591,294	1,634,873,035	408,718,259
الأرباح المدورة لغاية عام 1996 الخاصة بالأسهم الممتازة	64,833,796	64,833,796	
الأرباح المحتجزة والمدورة من عام 1997 والمستثمرة والمستخدمه في تمويل أحداث وإنشاء وتجهيز الشركات التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية	4,801,286,084	3,841,028,868	960,257,216
فرق حيازة حصص الشركاء التخصيصين في الشركات النوعية التخصيصية	881,486,929	705,189,543	176,297,386
مجموع حقوق الملكية	21,775,940,592	19,895,707,446	1,880,233,146
عدد الأسهم	62,500,000	50,000,000	12,500,000
القيمة الدفترية للسهم		398	150

18- الاحتياطي الإجباري

يبلغ الاحتياطي الإجباري 50% من رأسمال الشركة، ولقد تم إيقاف الاقتطاع لبلوغ هذا الاحتياطي الحد القانوني المسموح به حسب قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ويتوافق المبلغ المسجل في الاحتياطي الإجباري مع قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 المادة 197.

312,500,000**19- الاحتياطي الاختياري**

يبلغ الاحتياطي الاختياري 100% من رأسمال الشركة، ولقد تم إيقاف الاقتطاع لبلوغ هذا الاحتياطي الحد القانوني المسموح به حسب قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ويتوافق المبلغ المسجل في الاحتياطي الاختياري مع قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 المادة 197.

625,000,000**20- علاوة الإصدار:**

العالم	2018	2017
1983	10,000,000	10,000,000
1985	20,000,000	20,000,000
1986	80,000,000	80,000,000
1987	271,000,000	271,000,000
1989	540,000,000	540,000,000
1990	750,000,000	750,000,000
1991	312,500,000	312,500,000
1996	87,138,089	87,138,089
	2,070,638,089	2,070,638,089

21- الاحتياطي الخاص " فائض اعادة التقدير":

الشركة	رصيد الاحتياطيات الناجمة من إعادة التقدير في 2009/12/31 والمسجلة في احتياطي إعادة التقدير بالشركة	حصة الشركة العربية السورية للمنشات السياحية
شركة الشام للفنادق و السياحة	6,187,026,190	3,712,215,714
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة	9,773,701,417	5,864,220,850
شركة حماة للفنادق و السياحة	1,186,435,929	711,861,557
شركة الفرات للفنادق و السياحة	620,545,308	319,580,834
شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية	1,907,197,261	1,296,894,138
شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية	369,822,815	247,781,286
شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية و السياحية	220,484,508	147,724,620
واحة الشهباء	122,041,695	122,041,695
المجموع	20,387,255,123	12,422,320,694
فرق الاستثمارات للشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها		(27,125,000)
رصيد الاحتياطي الخاص (فائض إعادة التقدير)		12,395,195,694

عملاً بالفقرة (جـ) من المادة 19 من النظام المحاسبي للشركة و بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي /16/ قامت الشركة في عام 2014 بتكليف مهندسين خبراء مستقلين ومحلّفين معتمدين من قبل وزارة العدل من اجل تقييم موجودات الشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها و تم المصادقة على تقارير هؤلاء الخبراء من قبل مدققي حسابات معتمدين من قبل وزارة المالية ، وتم تسديد الرسوم المتوجبة عملاً بالمرسوم 61 ، ووفقاً للفقرة 34 من المعيار 16 ونظراً لعدم وجود مؤشرات جوهرية على تغير قيمة الموجودات لذا تم المحافظة على قيمة الموجودات كما في 2009/12/31 بعد تخفيض الاهتلاكات منها

فرق الاستثمارات هو عبارة عن قيمة المساهمات المشتركة للشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية فيما بينها ، وقد تم إلغاء هذه الاستثمارات كونها مسجلة في استثمارات الشركة.

22- الأرباح المحتجزة و المدورة :

إن الأرباح المحتجزة و المدورة هي أرباح مستثمرة ومستخدمة في تمويل إحداث وإنشاء وتجهيز الشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها ومن ضمن هذه الأرباح مبلغ / 64,833,795 ل.س هي أرباح عائدة لما قبل عام 1997 خاصة بأسهم الامتياز وباقي الأرباح المحتجزة و المدورة مخصصة لكل من أسهم الامتياز والأسهم العادية كل بحسب نسبته.

تم في عام 2010 استعادة حصص الشركاء التخصيصيين في الشركات النوعية التخصيصية بالقيمة الاسمية المسددة عند اكتتاب هؤلاء الشركاء التخصيصيين، و تم تسجيل الفرق ما بين القيمة الدفترية و القيمة الاسمية والبالغ/881,486,929 ل.س ضمن الأرباح المدورة في الميزانية التجميعية ليصبح مجموع الأرباح المدورة /5,747,606,809 ل.س كما في 2018/12/31.

23- حقوق الأقلية 2018:

الشركة	رأس المال الفعلي و المسدد	الاحتياطات	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية	قيمة حقوق الأقلية 2018	قيمة حقوق الأقلية 2017
شركة الشام للفنادق و السياحة	15,000,000	7,824,515,683	203,304,663	8,042,820,346	3,217,128,138	3,198,147,571
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة	10,000,000	10,518,235,055	290,467,677	10,818,702,732	4,327,481,093	4,296,588,333
شركة حماة للفنادق و السياحة	10,000,000	1,556,435,929	(7,176,894)	1,559,259,035	623,703,614	616,995,268
شركة الفرات للفنادق و السياحة	250,000,000	745,545,308	(12,252,580)	983,292,728	4,916,464	4,936,604
شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية	25,000,000	2,269,697,261	(44,411,177)	2,250,286,084	720,091,547	722,759,203
شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية	15,000,000	587,322,815	8,581,344	610,904,159	201,598,372	199,381,584
شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية و السياحية	15,000,000	325,484,508	(152,758,024)	187,726,484	61,949,740	107,459,428
شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية	100,000,000	55,000,000	1,212,235,576	1,367,235,576	1,367,236	1,018,347
شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية	100,000,000	163,626,714	27,853,947	291,480,661	874,442	846,382
شركة الشام للسياحة	500,000,000	28,173,822	(83,074,325)	445,099,497	1,335,298	1,406,116
شركة الشام للأوراق المالية	70,000,000		(17,830,585)	52,169,415	10,433,883	9,486,706
	1,110,000,000	24,074,037,095	1,424,939,622	26,608,976,717	9,170,879,827	9,159,025,542

وستقوم الشركات بتوفير أوضاعها وفق ما ستقره الهيئة العامة لهذه الشركات وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة

24- توزيعات أرباح باقى الشركاء موجلة الدفع :

	2018	2017
شركة الشام للفنادق و السياحة - محافظة دمشق	18,153,657	(44,187,641)
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة - بلدية اللاذقية	191,531,411	174,153,893
شركة حماة للفنادق و السياحة - بلدية حماة	78,328,550	78,713,233
شركة بصرى الشام للفنادق و المنشات السياحية - وزارة السياحة .	17,098,587	17,098,587
شركة صافيتا للفنادق و المنشات السياحية - وزارة السياحة .	5,062,141	5,062,141
شركة دير الزور الشام للفنادق و المنشات السياحية - وزارة السياحة	47,598,137	47,598,137
	357,772,483	278,438,350

ولقد تقرر وفق عقود تأسيسها المصدقة من المجلس الأعلى للسياحة وقرارات هيئاتها العامة العادية و غير العادية على ان تجمد الأرباح في الشركات النوعية التخصسية التي تساهم بها ولا توزع إلا بعد تسديد الشركات لجميع القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها بغرض إشادة المنشأة و/أو قيامها بمسؤولياتها ومهامها وتحقيق سيولة لها.

وقد بلغت قيمة القروض و التمويل التي سددتها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية عن الشركات النوعية التخصسية التي تساهم بها للقروض الممنوحة لها من المصارف الداخلية و الخارجية لأغراض بناء و إشادة كل من فنادق تلك الشركات، وبلغت حتى تاريخ 2018-12-31 /3,086,272,806/ ل.س. ولم تظهر هذه المبالغ ضمن الميزانية الموحدة وذلك لان كافة الأرصدة مابين والشركات النوعية التخصسية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية والشركة تنتم تصفيتها لأغراض التوحيد.

25 - الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى:

	2018	2017
موردين وحسابات دائنة تجارية	205,677,427	190,036,394
ضرائب و رسوم واشتراكات	30,608,722	28,993,404
إيرادات مقبوضة مقدماً	603,872,321	464,807,650
مؤونات	119,576,084	355,661,590
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من القطاع الخاص	10,739,975	10,433,975
مستحقة و غير مدفوعة	7,685,613	7,650,601
نفقات مستحقة غير مدفوعة	6,546,245	7,283,481
مختلفة	984,706,387	1,064,867,095

26- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة :

العمليات مع الأطراف ذات العلاقة تمثل كافة العمليات الناجمة من تعامل الشركة مع كل من :

- أعضاء مجلس الإدارة .
 - كبار المساهمين .
 - المدراء التنفيذيين .
 - الشركات المدارة من قبل الشركة و مالكيها .
 - الشركات المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين .
- إن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة محصورة بالشركات المدارة من قبل الشركة و مالكيها وهذه العمليات هي بجمعها تم الموافقة عليها وتسعيرها بموافقة الإدارة وهي :

ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة

	2018	2017
المؤسسة العامة للطيران المدني / شامكاترنغ /	150,968,566	132,800,023
المؤسسة العامة للطيران المدني " مطاعم ومشارب المطار "	287,844	287,844
عمان الشام	75,625,150	45,324,720
	226,881,560	178,412,587

ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة

	2018	2017
حمام يلغا	1,601,664	1,601,664
مؤونة رسوم و تأمين ايلا	19,980,541	19,980,541
المؤسسة العامة للطيران المدني " مطار حلب "	88,636	88,636
وزارة السياحة	188,014,042	188,014,042
	209,684,883	209,684,883

علماً بأن هذه الأطراف مدينة للشركة العربية السورية للمنشات السياحية والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها لقاء بدلات خدماتها ويجري سنوياً التقاوس مابين المبالغ المستحقة لكلا الطرفين. ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد أية عمليات مع أطراف ذات علاقة أخرى .

27-إدارة المخاطر :

مخاطر سعر الفائدة

"الشركة" معرضة لمخاطر سعر الفوائد على أصولها والتزاماتها الحاملة للفوائد (الودائع المصرفية والحسابات المكشوفة).

يتراوح متوسط سعر الفائدة السنوية في نهاية العام ما بين 5% و 7% بالنسبة للودائع المصرفية ومابين 7% و 9% بالنسبة للحسابات المكشوفة علماً بأن الشركة العربية السورية للمنشات السياحية قد قامت بتسديد كافة التسهيلات الممنوحة منذ عام 2008 ولا يوجد أي التزامات عليها تجاه أي من المصارف .

مخاطر الائتمان

تسعى "الشركة" إلى الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بزيائنها بوضع حدود ائتمانية للزبائن الأفراد والشركات التي تخضع لتسديد بدلات الخدمات التي تؤديها الشركة خلال فترات قصيرة تبعاً لكل نوع من أنواع الخدمات و كحد أقصى ثلاث أشهر .

وتحدّ الشركة من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالودائع المصرفية بتعاملها مع المصارف حسنة السمعة فقط . ويقتصر خطر الائتمان على مبلغ الأصول المالية المسجل في الميزانية العمومية .

مخاطر السيولة

تحدّ "الشركة" من مخاطر السيولة لديها بأن تضمن إتاحة التسهيلات المصرفية.

مخاطر العملة

الغالبية العظمى من إيرادات "الشركة" ومصاريف التشغيل هي بالليرات السورية و" الشركة " تستعمل وارداتها من العملات الأجنبية لتسديد قيم استيراداتها اللازمة لأغراض التشغيل .

28- القيم العادلة للأدوات المالية:

تتألف الأدوات المالية للشركة من الأصول المالية ومن الالتزامات المالية .

إن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية بما فيها النقد والأرصدة المصرفية، والذمم المدينة وبعض الأصول المتداولة الأخرى، إضافة إلى الذمم الدائنة المستحقة للمصارف وبعض الالتزامات الأخرى، قد قيمت بما يوازي قيمها العادلة كون تواريخ استحقاقها قصيرة الأجل.

29- تقديرات الإدارة :

انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم إجراء تقدير لأرصدة حسابات الذمم القابلة للتحويل ، و يتم إجراء هذا التقديرأما على أساس كل حساب على حدة أو على أساس مجموعات حسب أهمية الأرصدة وتحدد قيمة المخصصات مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية للأرصدة و طبيعة هذه الأرصدة و إمكانية تحصيلها.

بتاريخ الميزانية العمومية، بلغ إجمالي الذمم المدينة التجارية/497,203,211 ل.س. ، حيث إن معظم هذه الذمم هي مع الدولة و وزارتها و مؤسساتها و شركاتها أما القطاع الخاص فلا يشكل أكثر من 20% من إجماليالذمم.وبلغت المخصصات للديون المشكوك بتحصيلها /182,158,045 ل.س وذلك ضمن المعايير المتعلقة بالفترة الزمنية للأرصدة و قابلية تحصيلها و بالتالي فان صافي الذمم المدينة الطاهر في القوائم المالية الموحدة للشركة الموقوفة بتاريخ 2018/12/31 و البالغ/315,045,166 ل.س يمثل قيمة الذمم المدينة القابلة للتحقق. وأية فروقات بين المبالغ المحصلة فعلياً في المستقبل وبين المبالغ المتوقع تحصيلها سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل .

انخفاض قيمة المخزون

يجري الجرد باعتماد أدنى قيمة لصافي القيمة القابلة للتحقيق. عندما يصبح المخزون قديماً أو تبطل صلاحيته، يتم إجراء تقدير لصافي القيمة القابلة للتحقق لهذا المخزون .

بتاريخ الميزانية العمومية، بلغت قيمة المخزون من الطعام والشراب و أدوات التشغيل وأدوات الاستثمار(كالزجاجيات و البياضات و لوازم الزبائن،) و أدواتالصيانة وقطع التبدل في جميع فنادق الشركة و منشاتها في القطر " البالغة 10 شركات " مبلغ /357,915,299 ل.س. وأية فروقات بين المبالغ المحققة فعلياً في المستقبل وبين المبالغ المتوقعة سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل .

30- الدعاوى القضائية:

هناك بعض الدعاوى البسيطة الناجمة عن تعاملات الشركة و أنشطتها ، و لا توجد أي دعاوى ذات أهمية أو لها أي انعكاسات مالية هامة سواء أكانت دعاوى مرفوعة من الشركة أم عليها .

31- مصادقة مجلس الإدارة على القوائم المالية:

تمت المصادقة على القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2019/1/27